جامعةعبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص : إقتصاد و تسيير المؤسسة

دور الوكالات الوطنية في تسهيل عملية إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " ANSEJ" - فرع ولاية غليزان -

مقدمة من طرف الطالب :

مشري ناذر

تحت إشراف الأستاذة :

د / بلهادف رحمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/ برجي شهرزاد	أستاذة محاضرة " ب "	جامعة مستغانم
مقررا	د/ بلهادف رحمة	أستاذة محاضرة " ب "	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ تمار خديجة	أستاذة مساعدة " ب "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018 / 2019

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى:

من قال في شأنهمما الله عزوجل :

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

- والدي الكريمين أطال الله في عمرهما -

اللذان سهرا من أجلي وبذلا كل ما في وسعهما لأصل إلى مبتغاي

كما أهدي هذا العمل لكل من قدم لي يد المساعدة في

إتمامه، و إلى كل طلبة العلم.

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا أشكر وأحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي عليه اليوم، فله الحمد والشكر وهو الرّحمان المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الدكتورة الفاضلة **بلهادف رحمة** ، التي قبلت تواضعا الإشراف على هذا العمل، فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات وإرشادات، وكل ما خصتني به من جهد ووقت طوال إشرافها على هذه الدراسة.

وشكري موصول كذلك لكل من :

السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة للحكم على هذه الرسالة وخصص كل منهم وقتا لقراءتها وتقييمها، وكل أساتذة جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

كما أتوجه بالإمتنان لموظفي وكالة دعم و تشغيل الشباب لولاية غليزان ،

وزملائي طلبة السنة الثانية ماستر

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا...

" وما توفيقي إلا بالله "

الفهـرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**-**
الشكر	**-**
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	V
قائمة المختصرات و الرموز	VI
مقدمة	**1 - 5**
الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على التنمية المحلية	
تمهيد	**7**
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**8**
المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغير ة و المتوسطة و خصائصها .	8
المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	15
المطلب الثالث : أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	17
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية .	**20**
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية	21
المطلب الثاني : مباديء التنمية المحلية و أبرز خصائصها .	23
المطلب الثالث : ركائز التنمية المحلية و أهدافها .	25
المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .	**27**
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإقتصادي.	28
المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإجتماعي.	29
المطلب الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	30
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجز ائر	
تمهيد	**35**
المبحث الأول : و اقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر.	**36**
المطلب الأول : نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	36
المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	39
المطلب الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق وطبيعة النشاط .	43
المبحث الثاني : أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**45**
المطلب الأول : آليات الدعم و أنظمة التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45

المطلب الثاني : آليات المساعدة على التمويل البنكي .	53
المطلب الثالث : تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	55
المبحث الثالث : مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني و التنمية المحلية.	**59**
المطلب الأول : مساهمة م ص م في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و ترقية الصادرات .	59
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية .	63
المطلب الثالث : العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	65
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث : دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب"ANSEJ"- فرع ولاية غليزان -	
تمهيد	**71**
المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	**72**
المطلب الأول : التعريف بالوكالة ، مهامها و شروط الإستفادة من خدماتها و أهم المتدخلين في عملها .	72
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة " ANSEJ " – فرع ولاية غليزان .	74
المطلب الثالث : أشكال الدعم المالي و التسهيلات التي تمنحها الوكالة	76
المبحث الثاني : المر افقة كآلية لتسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	**79**
المطلب الأول : المرافقة عند إنشاء المشروع .	79
المطلب الثاني : المرافقة عند توسيع المشروع .	81
المطلب الثالث : نتائج نشاط الوكالة في مرافقة و تمويل المشاريع .	83
المبحث الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غليزان – في التنمية المحلية .	**85**
المطلب الأول : المساهمة في توفير مناصب العمل .	85
المطلب الثاني : التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بلديات ولاية غليزان .	87
المطلب الثالث : تعبئة المدخرات .	89
خلاصة الفصل	**91**
الخـاتمـــــــة	**93**
قائمة المصادر و المراجع	**100**
الملخص	**-**

قائمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I - 1	تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
I - 2	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
I - 3	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	11
II - 1	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30 جوان 2018	39
II - 2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004 –السداسي الأول 2018)	40
II - 3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم حتى السداسي الأول 2018 .	41
II - 4	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مابين 2013-2018	42
II - 5	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الخاص (أشخاص معنويين) نهاية السداسي الأول لسنة 2018 .	43
II - 6	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط حتى السداسي الأول لسنة 2018 .	44
II - 7	الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف CNAC	48
II - 8	معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي	48
II - 9	صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف ANSEJ	50
II - 10	التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ	51
II - 11	عدد المشاريع الممولة من الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 30 جوان 2018	56
II - 12	عدد المشاريع الممولة من وكالة ANGEM - منذ تأسيسها الى 31 ديسمبر 2018	57
II - 13	عدد المشاريع الممولة من وكالة ANDI - منذ تأسيسها إلى غاية 2018/12/31 .	58
II - 14	تطور مساهمة PME في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (2010- 2016) .	60
II - 15	تطور مساهمة PME في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط للفترة (2013- 2016)	61
II - 16	مساهمة م ص م في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)	62
II - 17	تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة (2012- 2018)	63
II - 18	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل للفترة (2012- 2018)	64

II - 19	مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب في مجال إنشاء م ص م لسنة 2017.	66
III - 1	الهيكل المالي لصيغ التمويل المقدمة من طرف " ANSEJ " .	77
III - 2	إجمالي عدد م ص م المستحدثة من طرف وكالة غليزان حسب صيغة التمويل حتى نهاية سنة 2018	83
III - 3	توزيع م ص م حسب قطاع النشاط و صيغة التمويل .	83
III - 4	توزيع م ص م الممولة من طرف "ANSEJ"حسب المستوى التعليمي و الجنس . للفترة (2014 – 2018) .	84
III - 5	أصحاب المشاريع المستفيدين من التكوين منذ تأسيس الوكالة حتى 2018 .	85
III - 6	مناصب العمل المستحدثة منذ تأسيس الوكالة –فرع غليزان-حتى 2018/12/31	86
III - 7	تطور متوسط مناصب العمل لكل م ص م المدعمة من وكالة "ANSEJ" غليزان خلال الفترة (2014-2018) .	87
III - 8	التوزيع الإقليمي لإجمالي م ص م منذ تأسيس الوكالة حتى سنة 2018	88
III - 9	مساهمة الوكالة في تعبئة المدخرات منذ تأسيس الوكالة حتى سنة 2018	89

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I - 1	التنمية المحلية : الجمع بين الطاقة المجتمعية و الطاقة التنموية	23
II - 1	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 30 جوان 2018	40
II - 2	تطور عدد (م ص م) في الجزائر خلال الفترة 2004 حتى 30 جوان 2018	41
II - 3	التوزيع الجغرافي لـ (م ص م) الخاصة حسب المنطقة حتى 30 جوان 2018	43
II - 4	توزيع (م ص م) حسب قطاع النشاط حتى 30 جوان 2018	45
III - 1	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - وكالة غليزان -	75
III - 2	آلية المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	81
III - 3	آلية المرافقة لتوسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	82

قائمة المختصرات و الرموز

لإختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
م ص م	/	مؤسسات صغيرة و متوسطة
APSI	Agence Nationale de la Promotion Soutien l'investissement	وكالة ترقية و دعم الإستثمار
ANDI	Agence Nationale de développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence Nationale de soutien a l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
FGAR	Fonds de Garantie des crédits aux PME	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CGCI-PME	Caisse Garantie des Crédits d'investissement – PME	صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PME	Les Petites et Moyennes Entreprises	مؤسسات صغيرة و متوسطة
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج الداخلي الخام
V. A	Valeur Ajoutée	القيمة المضافة

مقدمة

تطور مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الأخيرة وتحول الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية للتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدة وإعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منها، وذلك عن طريق المشاركة الشعبية بحيث يساهم فيها جميع فئات المجتمع وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان. فضلا عن ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية القادرة على توفير مناصب الشغل وتستغل استغلالا أمثلا الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.

وفرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة خاصة التنمية المحلية و التي تخمل كشعار أساسي لها اعتماد السوق أي الحرية الاقتصادية و بالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه ، و هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال تحقيق التنمية المحلية و هو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي أولي اهتماما أكثر وذلك اعترافا بدوره المحوري و الاستراتيجي كقاطرة لعملية التنمية المحلية بمختلف أبعادها ، و إيمانا شديدا بمساهمته الواضحة في التطور و الابتكار و النمو الاقتصادي ، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلف عن المؤسسات الكبيرة في حجمها و في طريقة تسييرها و استراتيجياتها وخصائصها، والتي تسهل تسه إنشاءها و تجعل منها هدفا و مصدرا للدخل لجميع فئات المجتمع، و كونها تتيح فرص عمل لمختلف الفئات العاطلة عن العمل، لذلك تسعى مختلف الدول النامية و المتقدمة على حد سواء في توفير كل ما يذلل الصعاب أمام إنشاء و ترقية هذه المؤسسات، ووفقا لما ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة " فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية ، وإن هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو و التنمية المحلية من خلال الاستثمار و إتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها مع المبادرة على تشجيع و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلي " .

وانعكست هذه التحولات الاقتصادية التي فرضت على الدول النامية، خاصة تلك الدول التي تعتمد اقتصاداتها على عوائد الموارد الطبيعية، و التي عجلت بإعادة تصحيح الأوضاع الاقتصادية و إعادة النظر في السياسات التنموية بعد فشل الاستراتيجيات المتبعة، الجزائر كغيرها من الدول لم تكن في منأى عن هذه التصحيحات حيث راهنت و لا زالت على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية و تنويع اقتصادها و التخفيف من التبعية لقطاع المحروقات ، و أولت اهتماما كبيرا باعتماد و إنشاء العديد من الآليات و المتمثلة في الوكالات الوطنية من أجل النهوض بهذه المؤسسات و تسهيل استحداثها و ذلك للاستفادة من الإيجابيات التي توفرها بالنسبة للاقتصاد الوطني عامة و التنمية المحلية خاصة .

1-إشكالية الدراسة :

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات والدعائم الأساسية في تحقيق التنمية المحلية وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تبني آليات تهدف إلى تسهيل ورفع عراقيل إنشاء هذه المؤسسات، وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي و هو :

ما مدى أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارتحقيق التنمية المحلية؟

هذا التساؤل قادنا بدوره إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما علاقة الوكالات الوطنية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟
- ماذا نقصد بالتنمية المحلية وما أبرز أبعادها ؟
- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على المستوى الوطني و المحلي ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية :

2- فرضيات الدراسة :

- أسست الجزائر جملة من الهياكل و الهيئات دورها المرافقة و الدعم لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تتميز التنمية المحلية بكونها عملية معقدة تتخذ أبعادا عدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية .
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية المحلية على المستوى الوطني و المحلي من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي .

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع الإقتصادية المطروحة اليوم على الساحة والمتداولة بين الباحثين و المفكرين الإقتصاديين ، ومقرر السياسات التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية منها ، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات إقتصادية عميقة كان لها الأثر على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها في تحقيق التنمية المحلية و تحسين المؤشرات الإقتصادية و الجزائر كغيرها من الدول و بعد تبني إقتصاد السوق سارعت إلى إنشاء هيئات متخصصة لدعم هذا القطاع ،ويمكن إستخلاص أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية :

- الإهتمام الملحوظ الذي أولته الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للمكانة التي تكتسيها في دفع وتيرة عجلة التنمية المحلية و تنويع الإقتصاد والتخفيف من التبعية للمحروقات .
- إبراز دور الوكالات الوطنية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال أشكال الدعم والمرافقة الممنوحة لها .

4- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها التي تجعل منها أهم آلية في تفعيل التنمية المحلية .
- تبيان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- إبراز سبل الدعم و المرافقة التي وفرتها الحكومة الجزائرية بعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق .
- تقييم نتائج الوكالات الوطنية في إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- كشف أهم العراقيل و التحديات التي تواجه تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توضيح مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها ضمن منظور جديد يتمثل في بعد تحقيق التنمية المحلية على المستوى الوطني و المحلي .
- دراسة تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على التنمية المحلية بولاية غليزان .

5- أسباب إختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع نوردها في ما يلي:

- الميول الشخصي إلى البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية بمختلف ربوع الوطن وصولا إلى تجسيد التنمية الوطنية الشاملة المنشودة بعيدا عن العائدات النفطية .
- توافق موضوع البحث مع تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة .
- الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد للسلطة العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي تشهدها العديد من الدول، وخاصة الجزائر.
- اعتقادنا بأن الموضوع جدير بالبحث نظرا لحداثته، إضافة إلى النقص الملاحظ في هذا المجال والخاص بالحالة الجزائرية.

6- حدود الدراسة :

1- الحدود المكانية : تتمثل في تطرقنا الى دراسة شاملة لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما تطرقت الدراسة الميدانية لأشكال دعم و إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال وكالة دعم و تشغيل الشباب فرع غليزان و أثرها في التنمية المحلية .

2- الحدود الزمنية : تمحورت هذه الدراسة حول دور الوكالات الوطنية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تحقيق التنمية المحلية ، حيث امتدت فترة الدراسة على مستوى الوكالات الوطنية منذ تأسيسها إلى نهاية سنة 2018 وذلك مواكبة الإهتمام الفعلي لهذا القطاع ،في حين تم دراسة دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد و التنمية المحلية خلال الفترة (2013-2018) .

7- منهج الدراسة :

بناءا على طبيعة الموضوع و الإشكال المطروح و خدمة لأهداف البحث فإن المنهج المتبع سيكون **وصفيًا تحليليا** وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة و تقييم دور الوكالات الوطنية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تحقيق التنمية المحلية ، و بما أن الدراسة احتوت على جانب تطبيقي أردنا من خلاله الوصول إلى بعض النتائج ثم تعميمها على قطاع م ص م وخدمة لهذا الهدف استخدمنا **المنهج**

الاستقرائي الذي يسمح لنا بالانتقال من الخاص إلى العام، بالإضافة إلى **المنهج التاريخي** في سرد بعض النظريات الاقتصادية الذي جاء بها الفكر الاقتصادي في مجال التنمية المحلية .

8- صعوبات الدراسة :

- تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيمايلي :

- ندرة المراجع و المعلومات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أبعاد التنمية المحلية و ما هو متاح غالبا يشير إلى توفير مناصب الشغل .

- تباين بعض الإحصائيات في بعض المراجع .

- صعوبة الحصول على أحدث الإحصائيات فيما يتعلق بمساهمة م ص م في تكوين القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام .

- صعوبة الحصول على معطيات عن طريق الولوج إلى الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- عدم إمكانية إفادنا ميدانيا بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بمساهمة م ص م في أبعاد التنمية المحلية .

9- الدراسات السابقة :

لقد سجلنا تواجد بعض الدراسات السابقة تم إنجازها في إطار مذكرات التخرج الخاصة بالماجستير والدكتوراه وكذا بعض الملتقيات الوطنية ، حيث تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة جوانب والتي تتقاطع في أغلبيتها مع موضوعنا وقد سجلنا توجه ايجابي للاهتمام بهذا المجال وهذا ما يشكل قاعدة للمستقبل .

- **الدراسة الأولى** : بريبش السعيد (2004) **بعنوان" تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (و اقع و آفاق - حالة الجزائر)** : ركزت هذه الدراسة على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد تضمنت الدراسة تقييما شاملا لتجربة الاقتصاد الموجه في الجزائر، والإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، لتستعرض بعد ذاك هذه الدراسة دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الاقتصاد، ومدى نجاعتها خاصة في ظل المشاكل والعراقيل التي تعاني منها، لتختتم هذه الدراسة بصياغة إستراتيجية واضحة وفعالة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها.

- **الدراسة الثانية :** هيبة بوعبد الله، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، . 2009 تم في هذه الدراسة التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر والمشاكل والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى توضيح مختلف آليات دعم هذه المؤسسات وأهم الإجراءات المستحدثة المساهمة في عملية التمويل.

- **الدراسة الثالثة :** أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مختلف معوقات ترقية قطاع هذه المؤسسات حيث كان التمويل أحد أبرز هذه العوائق، بالإضافة إلى إبراز دور هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفيرها مصادر التمويل المختلفة .

10- هيكل الدراسة :

من أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة و التحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي :

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على التنمية المحلية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث و تتطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية و أهم ركائزها ثم المبحث الثالث والذي نعالج فيه دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية .

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها آلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر و قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، الأول يعالج واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في النظام الإشتراكي و بعد تبنب نظام إقتصاد السوق ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الآليات التي إنتهجتها الجزائر في دعم قطاع م ص م و المتمثلة في الوكالات الوطنية و دورها في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و إنتقلنا في المبحث الثالث إلى دراسة إحصائية حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني عامة و في التنمية المحلية خاصة .

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع ولاية غليزان، و من خلاله تطرقنا إلى ثلاث مباحث، الأول قمنا بتقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والثاني تناولنا خدمة المرافقة كآلية لتسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما المبحث الثالث فتم فيه التطرق إلى دراسة تأثير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل ANSEJ الشباب فرع ولاية غليزان على التنمية المحلية .

الفصل الأول :

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أثرها على التنمية المحلية

تمهيد:

لقد أثار مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا في المجال الاقتصادي إذ لم يحسم إلى حد الآن في وضع تعريف متفق عليه عالمي يحدد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و على الرغم من ذلك فإنه يوجد توافق اراء الباحثين الإنمائيين و مقرري السياسات بشأن الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إذ يعتبر الحجر الأساسي لتطور إقتصاديات الدول المتقدمة و حتى النامية، مما له من انعكاسات إيجابية على خلق التوازن الإقليمي و تحقيق التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية .

كما أن موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية،ذلك أنها عملية ومنهجًا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة . و كان لابد على إقتصاديات الدول من إيجاد آليات لتجسيد التنمية المحلية على أرض الواقع ، و كان ذلك من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لها أهمية بالغة في تنويع النشاط الإقتصادي و تحقيق التنمية المحلية ،خاصة بعد التحول من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر للبلدان النامية ، أين تأكد الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية عامة، والتنمية المحلية خاصة،و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية .

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

على الرغم من الإجماع حول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن الآراء تختلف حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها .

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها .

إن مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن غيره من المصطلحات التي يسهل تحديد مفهوم خاص بها لأنه ببساطة توجد صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا و يحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة و مؤسسة أخرى ذات حجم كبير.

فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى على مستوى مختلف الدول .إذ نجد أن حدود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، كما قد تختلف في الدولة الواحدة نتيجة اختلاف النشاط الاقتصادي كالمقارنة بين مؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية مثلا، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة بين المؤسسات.

ومن خلال هذا يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وسوف نتطرق إلى أهم هذه العراقيل كما يلي[1] :

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه .
- العوامل التقنية والسياسية، و تعدد المعايير المستخدمة

و رغم الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق و شامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن،و أيضا أغلب المؤلفين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع ركزوا على تحديد ماهية هذه المؤسسات، بالاعتماد على نوعين من المعايير كمية و نوعية هذا وتختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة، وذلك باختلاف معايير التعريف المعتمدة،

1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تشير الدراسات و الأبحاث إلى وجود أكثر من 250 تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأنه من الصعب التوصل إلى تعريف تام و موحد تعمل به كل البلدان وبين كل الأطراف المهتمة بهذا الموضوع من أكاديميين وإداريين ، حكومات ، منظمات دولية ، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الإقتصادي لها .

1-1- تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1-1-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد تم إعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 كان مضمونه " أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر

[1] - رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص ، ص: 16،18

على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " ، حيث يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب معين من السوق. وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، كما هو مبين في الجدول[1].

الجدول رقم (ا – 1) تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النشاط	قيمة المبيعات السنوية	عدد العمال
المؤسسة الخدماتية والتجارة بالتجزئة	من 1 - 5 مليون دولار	—
مؤسسة التجارة بالجملة	من 5 - 15 مليون دولار	—
المؤسسات الصناعية	—	250 عامل أو أقل

المصدر : هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004 ، ص227 .

1-1-2- تعريف بريطانيا :

تعرف وزارة الصناعة و التجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي:

- مؤسسة صغيرة إذا حققت شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل[2]:
  - ♦ رقم أعمال أقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني .
  - ♦ موازنة أقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني .
  - ♦ عمالة أقل من 50 موظفا .
- مؤسسة متوسطة إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية:
  - ♦ رقم أعمال أقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني.
  - ♦ موازنة أقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني .
  - ♦ عمالة أقل من 250 موظف .

1-1-3- تعريف اليابان :

إن أول خطوة لتشجيع تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان تمثلت في وضع تعريف واضح ومحدد بشأنها، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 1963، حيث حددها حسب معيارين هما، رأس المال و عدد العمال كما يوضحه الجدول التالي :

[1] هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الطبعة الأولى، جامعة الدول العربية مصر،2004 ، ص227 .

[2] سامية عزيز ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني ، 2011 ، ص ص : 83-84 .

الجدول رقم (ا - 2) تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النشاط	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعات و القطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
البيع بالجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
البيع بالتجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر : هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004 ، ص227 .

4-1-1 – تعريف الإتحاد الأوروبي :

على إثر التغييرات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الأوروبي عام 1996 حدثت عدة مناقشات بين أعضاء المجموعة الأوروبية ومؤسسات الأعمال، خاصة مع إدراك الاتحاد المعوقات والعراقيل التي تواجه مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، والسبل الكفيلة للتصدي لها، ومن بين أهم ما تقرر هو وضع تعريف. جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في عام 2003 بموجب الأمر 2003/361/EC وقد دخل هذا التعريف حيز التنفيذ في أول جانفي2005 [1] .

حيث عرف المؤسسات المتوسطة بأنها المؤسسات التي تشغل أقل من (250) عامل ورقم أعمالها السنوي أقل من خمسين (50) مليون يورو أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى (43) مليون يورو.

المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من خمسين (50) عامل ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتهاالسنوية لا تتعدى عشرة (10) ملايين يورو.

المؤسسات المصغرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من عشرة (10) عمال ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها لا تتعدى (2) مليون يورو.

2-1- تعريف بعض الدول النامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1-2-1- تعريف الهند :

تعرفها بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل إذا استخدمت تلك المؤسسات آلات، وأقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية، أي حوالي 30 ألف دولار [2] .

2-2-1 تعريف مصر:

تعرف وزارة التخطيط المصرية المؤسسات الصغيرة بأنها ": المنشآت التي بها أقل من خمسين عامل على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم" [3].

[1] .http://ec.europa.eu/entreprise/policies/sme/files/sme_definition/sme-report_en.pdf. date consultation (27/02/2019)

[2] هالة محمد لبيب عنبة ، مرجع سابق ، ص 228 .

[3] رحمة بلهادف ، نادية غوال ، أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق تحسين مناخ الاعمال في الجزائر ،الملتقى الوطني حول ريادة الأعمال، المركز الجامعي غليزان،الجزائر ، يومي 26-27- 28 أفريل 2017 .

1-2-3 تعريف المملكة العربية السعودية :

وفقا للهيئة العامة للاستثمار فان المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي يكون بها عدد العمال اقل من ستين عاملا اما المتوسطة فتلك المؤسسات التي يقل في عدد العمال عن 100عامل[1] .

1-2-4- تعريف المغرب :

نورد في ما يلي التعريف الذي وضعته اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، وذلك باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز عدد العمال فيها 200 عامل، كما أن رقم أعمالها أقل من (5) مليون درهم عند التأسيس، و (20)مليون درهم خلال مرحلة النمو في حين يكون أقل من (50) مليون درهم في مرحلة النضج [1] .

1-2-5- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

عرفها المشرع الجزائري بموجب المواد 05،08،09،10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 / 01 / 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها [2] :

المادة 05 : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، تشغل من واحد إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها أربعة (04) ملايير دينار جزائري ، وتستوفي معيار الإستقلالية .

المادة 08 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا ، و رقم أعمالها السنوي مابين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار ، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري

المادة 09 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا ، و رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 400 مليون دينار ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري .

المادة 10 : تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل مابين 1 إلى 09 أشخاص ، و رقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري .

جدول رقم (ا - 3) : تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي- دج-	مجموع الحصيلة السنوية – دج -	الإستقلالية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الإستقلالية في التسيير
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايير	بين 200 مليون و 01 مليار	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على : المواد 8-9-10 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد:02،الصادر بتاريخ2017/01/11،ص:06 .

للإشارة فإن المشرع الجزائري إعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996،و الذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على

[1] غياط شريف، بوقموم محمد، الملتقى الدولي حول :المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، يومي 16-17 نوفمبر 2008 ، ص 49 .

[2] الجريدة الرسمية، العدد 02،2017 ص ص: 05- 06

ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ يرتكز هذا التعريف على على ثلاثة معايير كمية وهي : عدد العمال ، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية ، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا و هو معيار الإستقلالية .

1- 3- تعريف بعض الهيئات و المنظمات الرسمية :

1-3-1- معهد بون لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (IFM) :

يعتبر معهد بون لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا كان عدد العاملين بها أقل من 500 عامل أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو . وقد ميز المعهد بين حجم المؤسسات على أساس معياري العمالة ومعدل دوران المبيعات كمايلي[1] :

- **مؤسسات صغيرة :**إذا كان عدد العاملين بها أقل من (10) عشرة أشخاص ومعدل دو ا رن مبيعاتها أقل من مليون يورو.

- **مؤسسات متوسطة :**إذا كان عدد العامين بها يتراوح ما بين (10- 499) عامل و يتراوح معدل دوران مبعاتها ما بين مليون يورو إلى أقل من (50) مليون يورو.

- **مؤسسات كبيرة :**إذا كان عدد العاملين بها هو 500 عامل أو أكثر ومعدل دوران مبيعاتها 50 مليون يورو فأكثر وهذا التصنيف ساري منذ تطبيق اليورو .

1-3-2- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عاملا [2] .

1-3-3- البنك الدولي :

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[3] :

-**المؤسسة المصغرة :** هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

-**المؤسسة الصغيرة :** هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى (3) ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

-**المؤسسة المتوسطة** :عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15مليون دولار أمريكي.

1-3-4- منظمة العمل الدولية :

تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100.000 دولار .

---

[1] طارق عبد الباري ، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر،2009 ، ص12

[2] حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002 ، ص 4

[3] غياط شريف، بوقموم محمد ، مرجع سابق ، ص 49 .

2 – خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

2-1- الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : و تتمثل في النقاط الآتية :

• **سهولة التأسيس :** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة [1]. نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 24 ساعة .

• **الإستقلالية في الإدارة :** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية،ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في إتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة [2] .

• **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي :** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في إتخاذ القرار.

• **المرونة الكبيرة :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف .

• **مركز للتدريب الذاتي :** إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.[1]

• **القدرة على جلب المدخرات :** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأمـــوال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع.وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعهـا المصـــــرفي في تقديم التمويل اللازم [3].

• **قصر فترة الإسترداد :** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج . وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.

---

[1] ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة :دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر ، 2014 ، ص ص: 64-65

[2] Michel Marchesny et Karim Messeghem, **Cas de stratégie de PME**, Edition EMS, Paris, P : 08.

[3] ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص ص:64-65 .

• **إنخفاض نسبة رأس المال إلى العمل :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة[1].

• **حرية الدخول و الخروج من السوق :** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة .

2-2- الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : و تتمثل في النقاط الآتية :

• **معدلات الفشل العالية :** من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى،فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50 % منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20 % منها تبقى لأكثر من 10 سنوات[2] .

• **الإعتماد على الخبرات الذاتية :** نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.

• **إنخفاض مستوى التكنولوجيا :** لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة،وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثما را ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عال [3].

• **القدرة المحدودة على تحمل الخسائر:** السبب في ذلك يعود إلى صغر حجم هذا النوع من المؤسسات وبالتالي إذا حدث وأن تعرضت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى خسارة، فإنه يصعب عليها تحملها الخسائر لصغر حجم إنتاجها ونشاطها، فهذه الخسارة قد تؤدي إلى توقيف مؤقت للمؤسسة وإعادة النظر في كفاءتها وظروف التشغيل وإذا تجاوز مبلغ الخسارة حد معين قد يؤدي إلى إنهاء كامل للمؤسسة، بينما قد تكون هذه المبالغ بسيطة ومحدودة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبسبب صغر حجمها فهي غير قادرة على تنويع منتجاتها وبالتالي ليس بإمكانها توزيع المخاطر، كما أن صغر الحجم يحد من تعاملها مع المؤسسات المالية وهو ما يصعب الحصول على التمويل الكافي الذي يجعلها قادرة على تجاوز الأزمات [4] .

---

[1] لخلف عثمان، **و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجز ائر**، أطروحة دكتوراه دولة ، ، جامعة الجزائر، 2004 .ص: 14 .

[2] سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد للريادة** ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2005 ، ص: 79 .

[3] ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص : 65

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009 ص : 68

• **القدرة المحدودة على تحمل الخسائر:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية [1].

• **إنخفاض القدرة الذاتية على التوسع و التطور و التحديث :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي،مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث[1].

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك و أهم هذه المعايير نجد [2] :

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها :

1- 1 - المؤسسات العائلية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية بكون مكان إقامتها المنزل وتستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية. ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة وعادة ما تكون عملياتها الإنتاجية غير مكلفة.

1- 2 - المؤسسات التقليدية : يقترب أسلوب التنظيم للمؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

1- 3 - المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية التنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية .

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :

2- 1 – المؤسسات غير المصنعية : تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة .أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة إنفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

نميز في قطاع الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يستخدم كمكان العمل، والإنتاج في الورشات عندما يتنقل الحرفي إلى مكان خارج المنزل .

---

[1] ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص : 65

[2] أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011 ، ص ص : 27-28-29 .

2- 2 – المؤسسات المصنعية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعية على صنف المؤسسات غير المصنعية، من حيث تقسيم العمل إذ تعتمد المؤسسات المصنعية في العمليات الإنتاجية والتسييرية على استخدام الأساليب الحديثة، كما تتميز عن المؤسسات غير المصنعية أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

2- 3 – المؤسسات المقاولة : لقد أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة والمرافقة للعولمة، حيث تحل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة عجزت عن التكيف مع الأوضاع الجديدة بل تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل المؤسسات الأخرى في شكل مقاولات، حيث اكتشف المنتجون أن بمقدورهم الاقتصاد في التكاليف في حالة ما إذا لجئوا إلى استخدام مؤسسات صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات [1] .

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات :

3- 1- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية : نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

ويعود التركيز على مثل هذه االمنتجات أساسًا نظرًا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن [2] :

- لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها .
- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر .
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة .
- صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق .

3- 2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة : نجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيمياوية البلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة [3] .

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- 3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا.

بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة .

---

[1] ضياء الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 ، ص59

[2] سيد علي بلمحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة،الجزائر، 2005، ص7

[3] سيد علي بلمحمدي، مرجع سابق ، ص 15 .

أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجمع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستورد كتركيب الآلات الكهرومترلية وأجهزة التلفاز مثلا [1] .

المطلب الثالث : أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر مشكلة التمويل أهم و ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

1- الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل :

1- 1- التمويل الطويل و المتوسط الأجل :

التمويل طويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية المؤسسة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن 5 سنوات فما فوق [1] .

ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات وتلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 % إلى80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول .

1- 2- التمويل قصير الأجل :

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، التسبيقات على البضائع [2].

---

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم،" **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2008 ، ص68

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم،مرجع سابق ، ص69 .

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الإئتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية" برسم البيع " أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها)، بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كالتمويل من الأصدقاء والأقارب، جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

2- الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في :

2- 1 - التمويل التجاري التأجيري :

ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه :عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع[1] ، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك : تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء.....الخ ويسمي **بالتأجير التشغيلي**، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ ويسمي **بالتأجير التمويلي**، أما النوع الثالث فهو **البيع وإعادة التأجير** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها.

فقد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة؟ ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشئ المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

2- 2 - التمويل عن طريق البنوك الإسلامية :

هناك صيغ تمويل متعددة تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسنركز على بعضها [2] :

2-2-1 - التمويل بالمشاركة : وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على النحو الآتي :

---

[1] بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 25 /28 ماي 2003 ، ص: 6 .

[2] بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي: فرص وتحديات**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر ،28/25 ماي 2003 ، ص: 2 .

- **المشاركة في صفقة معينة :** وهي إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة و حصول كل طرف على نصيبه من الربح.
- **المشاركة الدائمة :** تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقابل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة .
- **المشاركة المتناقصة :** في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءامن التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله واقفا على نجاح المؤسسة، إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

2-2-2- التمويل بصيغة المضاربة : وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب المشروع ان يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده و المحافظة على سمعته.

وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الاستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ماتحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة والفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده .

فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى انتهاء عملية المضاربة.

2-2-3-التمويل بصيغة السلم : يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو منشأة

زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى يبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين[1] .

2-2-4- التمويل بالمرابحة : إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق أرباح تترافق مع تدفق سلع وخدمات وقد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة استثمارية تتعلق بتقديم أصول إنتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه وتجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات إنتاجية واستثمارية حقيقية .

2-2-5- التمويل بالإستصناع : وهو صيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية أو المقاولة (المؤسسة البائعة) من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على سلع صناعية أو وحدات إنتاجية في تاريخ لاحق يتم فيه تسليم السلع وتسلم المبيعات، وتكمن أهمية التمويل بالاستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير أشكال من التقاول والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي .

2-2-6- **التمويل بالبيع الآجل :** صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا .

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية .

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية،ذلك أنها عملية ومنهجًا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحريرا له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها و حسن تسخيرها [1].

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي "الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ، في 23-24 فيفري 2011 ، ص 11 .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية :

قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية فإننا سنتناول أولا تعريف التنمية ليسهل التمييز بين مصطلح التنمية والتنمية المحلية .

1- تعريف التنمية :

1-1- لغة : يقال نمى المال وغيره ، أي زاد و كثر، فالنماء هو الزيادة في شئ ما في وقت معين .

أما من الناحية اللغوية يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي انه فيها عنصر التعدد الفعالية ، وبالتالي فإن العملية تشتمل على النمو و على التغير، هذا عن مضمون التنمية من الناحية اللغوية.

فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتظافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة و إرتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل هذه العوامل .

1-2- إصطلاحا : وتتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف بإختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، و باختلاف تخصصات من تناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع إستعمال هذا المصطلح خصوصا بعد إرتباطه بالإطار الإقتصادي و المتمثل في التنمية الإقتصادية، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية ومنه:

فإن التنمية في أبسط معانيها يعرفها "**الدكتور أحمد رشيد** " بأنها " **عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب** "[2].

بالنظر إلى هذا المفهوم يتبين لنا أن التنمية تشمل أساسا الجانب الإقتصادي، وبالتالي يتم النظر للتنمية على أنها تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد بما يحقق مستوى معيشة أفضل.

أما الأستاذ" **علي غربي** "يرى بأن التنمية هي ":**عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية و إجتماعية وسياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تأثيراتها وتفاعلاتها في جوانب المجتمع المختلفة** "[3].

من خلال هذا التعريف فإن التنمية تتضمن بعدين رئيسيين هما الشمولية والتكامل، ويعني ذلك أن نجاح التنمية لا يكفي أن يقتصر على الإهتمام بالجانب الإقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد وإلا أصبحت التنمية غير مكتملة.

يرى "**جوزيف سبنجلر joseph Spengler** " بأن التنمية تحدث عندما يزداد قائمة الأشياء المرغوب فيها والمفضلة نسبيا في الحجم ، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة و متجددة بحسب رغبات الأفراد أنفسهم .

بينما يعرفها الدكتور" **كريم عبد النبي** "بأن التنمية" : **هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده،إقتصادية كانت أو إجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر إعتماد على جهد المواطنين**

---

[1] إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2006 ،ص 13

[2] أحمد رشيد ،**التنمية المحلية** ،القاهرة : دار النهضة العربية ، مصر1986 ، ص 14

[3] جمال زيدان ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر ،الجزائر، 2014 ، ص14

والدولة لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع "[1].

بالنظر إلى هذا التعريف نجد أنه يطابق إلى حد كبير التعريف الذي إصطلحت عليه هيئة الامم المتحدة التي عرفتها بأنها **"عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"** [2].

و يميز هذا التعريف التنمية على أنها سبيل الوصول إلى تقدم الدول بإتحاد الجهود الشعبية مع جهود السلطات الحكومية ، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، حيث حدد هذا التعريف مستويات التنمية .

2- تعريف التنمية المحلية :

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث تعددت التعاريف المقدمة لها، إذ عرفت التنمية المحلية على أنها" تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة " [2] .

كما أن التنمية المحلية تمثل وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية .

من جهة أخرى عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون .

فالتنمية المحلية هي تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمهنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي،ويبقى الهدف الأسمى لمنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة، من الارتقاء بمستوياتها المعيشية، وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

كما تعرف التنمية المحلية على أنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل إلى الأعلى، تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على استغلال مختلف موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي ، فهي إذن عملية تكاملية مستدامة لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع .أي

[1] أحمد رشيد ، مرجع سابق ، ص 14 .

[2] الطيب ماتلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، **مجلة الفكر البرلماني** ، العدد الرابع ، الجزائر، 2003، ص127 .

أن التنمية تسعى للخروج من حالات التخلف والركود وإحداث التغير ليس في الجانب الثقافي والاجتماعي فقط، وإنما بنفس القدر في الجوانب الاقتصادية كما تشمل الجوانب الكمية والكيفية [1].

يتضح من خلال هذه التعاريف، أن التنمية المحلية : "عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك التجمعات " [2] وعليه يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية تكاملية لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (ا – 1) : التنمية المحلية : الجمع بين الطاقة المجتمعية و الطاقة التنموية .

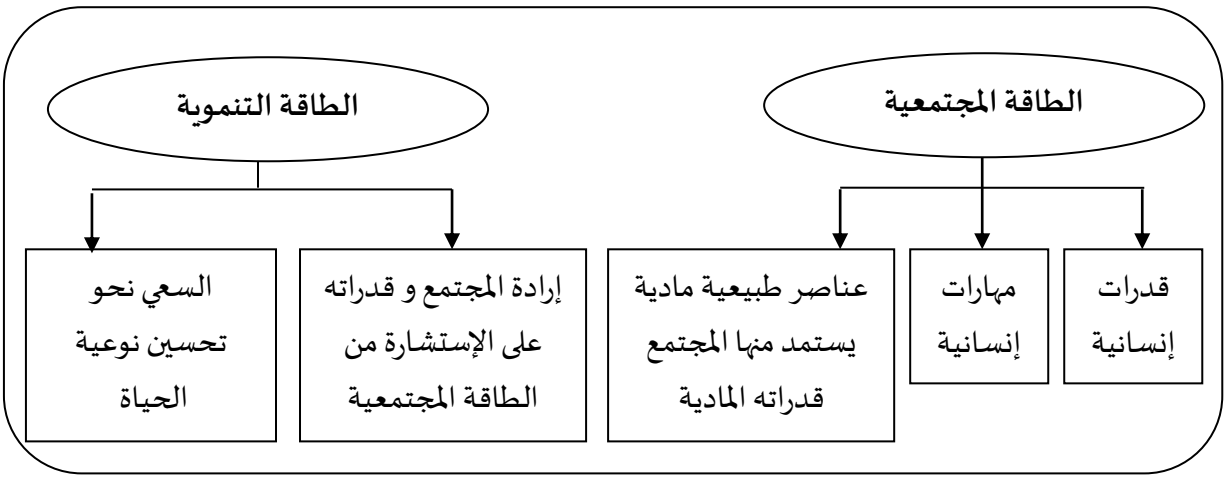

المصدر : رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2011 ، ص12 .

ومما سبق نستخلص مؤشرات عملية التنمية المحلية، التي من أبرزها :

- أنها مقصودة تهدف إلى تغيير المجتمع المحلي ودمجه في المجتمع الأكبر.
- متصاعدة وليست حالة تنتهي عند نقطة محددة .
- أصلية تعتمد على الموارد المحلية .
- شاملة تهدف للارتقاء بمستوى أبناء المحليات بمختلف جوانب الحياة .
- تعليمية تهدف إلى بناء قدرات الأهالي ماديا ومعنويا .

المطلب الثاني : مباديء التنمية المحلية و أبرز خصائصها .

1 – مباديء التنمية المحلية :

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن التنمية االمحلية هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2011 ، ص12 .

[2] سداوي موسى، مسعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، **الملتقى الوطني الثالث .حول التنمية المحلية المستدامة –البعد البيئي-** ، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2008، ص 2 .

ومن أهم هذه المبادئ نجد [1] :

1- 1 – مبدأ الشمول : يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين .

1- 2 – مبدأ التكامل : يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس. حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية . فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

1- 3 – مبدأ التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

1- 4 – مبدأ التنسيق : يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها، بما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف. ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

1- 5 – مبدأ التقبل : يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني التقبل قيام من يعمل بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو قيمه . وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة و يتم التعاون و تزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع ، و على العامل في تنمية المجتمع أن يظهر إستجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل بعدة صور مثل : الإحترام ، التسامح ، تقدير المشاعر ، تجنب النقد ...الخ .

2 – خصائص التنمية المحلية :

يوضح" **دانهام** "بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية على الوجه الآتي [2] :

- تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة، لإحداث التغيير الاجتماعي،و مع ذلك لا يشترط أن يشترك كل الأهالي في كل مشروعات المجتمع المحلي.
- تقوم على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وتؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.
- تتضمن عادة مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية .
- تعد بطبيعتها عملا متعدد التخصصات مثل العلوم الاجتماعية، الزراعة، الصناعة،... الخ .

[1] مكاحلية مجي الدين ، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، مذكرة الدكتورة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 2015 ، ص-ص : 291-292 .

[2] مكاحلية مجي الدين ، مرجع سابق ، ص ص : 292 ، 293 .

♦ تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية والأهداف المتصلة بالانجازات الملموسة، بمعنى أنها تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.

♦ هي عملية تعليمية دائما مهتمة أساسا بالناس، أي ليس فقط مجرد تنفيذ المشروعات الملموسة، وإنما ما يحدث للناس عندما يعملون معا لتحقيق أهدافهم.

♦ تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة، وهي ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين، كما أنها ليست برنامجا سريعا عاجلا وإنما هي في الواقع" عملية " أكثر منها برنامجا.

♦ تبنى عملياتها على الحاجات التي يشعر بها الناس، وعلى رغباتهم وآمالهم، وليس على ترويج برامج محددة سلفا بواسطة جماعة أو منظمة سواء من داخل المجتمع المحلي أو خارجه.

♦ يكون اتخاذ قرارات التنمية المحلية على أساس الإجماع أو الاتفاق العام، أكثر منها على أساس الانشقاق أو انقسام الرأي.

♦ يكون الباب فيها مفتوحا عادة أمام كل من يرغب في المشاركة المباشرة من سكان المجتمع المحلي .

المطلب الثالث : ركائز التنمية المحلية و أهدافها .

1 – ركائز التنمية المحلية :

من أجل أن تحقق التنمية المحلية الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل، وجب أن تقوم على الأسس والركائز الآتية [1] :

1 - 1 - تدخل الدولة : وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

1 - 2 - التخطيط : يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب و قادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته .

1 - 3 - اللامركزية : من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية، هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا و إقليميا.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره[1] :

- اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية.
- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.
- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.
- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب .

[1] مكاحلية محي الدين ، مرجع سابق ، ص ص : 296 .

1 - 4 - التوازن الجهوي : لا ريب أن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي .
- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر كبرى.
- تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية.
- تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر، عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

1- 5 - الترقية الإجتماعية و الثقافية للسكان : أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها، ونظرا لأهمية العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية، أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها، لأن التجارب أوضحت بأن الرأسمال البشري أكثر أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية.

1- 6 - الإعتماد على الإمكانيات الوطنية و الدولية : أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها ويقود حتما إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم مع مطلع الثمانينات، بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط وإلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني، الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعدادا وغاية .

1- 7– المشاركة الشعبية : يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية، هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

1- 8– تكامل مشروعات الخدمات : من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضارب في تقديم هذه الخدمات .

1- 9- الإسراع في الوصول إلى النتائج : ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج،كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

2- أهداف التنمية المحلية :

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة . ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية والادارية والبيئية وغيرها، بحيث تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية في مايلي [1] :

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية أو توسيعها.
- ✓ القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع المنتجة مما يخفف من معدلات البطالة و يرفع من القدرة الشرائية للأفراد، ومنه التقليل من ظاهرة الفقر، وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا.
- ✓ تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات وإستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع .
- ✓ تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بانه عنصر فعال ومهم في مجتمعه، وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الإحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
- ✓ دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.
- ✓ الإستفادة من اللامركزية والتي تعني إستقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها بإعتبارها أقرب من الدولة للمواطن واعلم بإحتياجاته والنقائص التي يعاني منها .
- ✓ بروز إمكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة، ويسرع من عملية التنمية .
- ✓ عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين إقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة .
- ✓ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في قيامها بواجبها وتدعيم إستقلاليتها.

[1] موسى اللوزي ، **التنمية المحلية** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2000 ، ص37 .

✓ جذب الصناعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساعد على تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا محوريا في التنمية المحلية وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، و سنحاول في هذا المبحث أن نتناول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية و عوامل نجاحها .

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإقتصادي .

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي وذلك من خلال :

1- توفير فرص العمل : تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير فرص العمل، وتختلف فرص العمل المتاحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك المتاحة في المؤسسات الكبيرة وذلك لأنها تستقطب عددا لابأس به ممن لم يتلقوا التعليم الكافي للعمل في المؤسسات الكبيرة .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عددا لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين ويعود هذا الاستقطاب إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمل، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 20.8 مليون مؤسسة في الإتحاد الأوروبي سنة 2012 ، المؤسسات الصغيرة ومتوسطة تمثل 99.8% من العدد الإجمالي لها، وحوالي 92 % من قطاع الأعمال يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 10عمال، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير67 % من فرص العمل على مستوى الإتحاد لأوروبي،وعلى مستوى الدول المتقدمة تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة مئوية تزيد عن65 % في تشغيل اليد العاملة [1].

2- تغذية المؤسسات الكبيرة : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد منها الشركات الكبرى من حيث توفير مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والتجهيز وما تحتاج إليه من مواد، إلا أن العلاقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة فقط، بل تتعداها لتشكل منظور تكاملي يساهم في التطوير والتحديث للتكنولوجيا الحيوية ذات الأهمية الكبيرة في التطور المعاصر.

في هذا الإطار نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما شركة رونو فتتعامل مع أكثر من 50000 مورد . أما في اليابان فتتبع المؤسسات العملاقة نظاما يعرف باسم الشركات التابعة " **system satellite** "،حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم هذه الأخيرة بمدها بكل مستلزمات الإنتاج وفق مواصفات محددة وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط[2] .

---

[1] Luc Matray, **les aides à la création d'Enterprise**, Revue d'économie financière, N°54, France,2013, P : 2014

[2] سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة :أبعاد للريادة**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2005 ، ص: 79 .

3- تعبئة المدخرات : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميدها وإخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز، كون أن تكاليف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة .

4- تخفيض كلفة العمل : تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج،فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

5- تحقيق التنمية الإقليمية و المتوازنة : ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية من المؤسسات على مستوى الإقليم وعلى مستوى الدولة، حيث تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلد الواحد ما يساهم في تحقيق تنمية متوازنة على مستوى مختلف هذه المناطق .

6- زيادة التصدير: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري .و تتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OCDE)** نحو 26 % من الصادرات الإجمالية، وتمثل 50 % في تايوان و 60 % في الصين وفي كوريا الجنوبية بـ 40 % حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا نموذجا يقتدى به في هذا المجال .

7- زيادة الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة : يتضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما ا زد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجه بدورها إلى الاستثمار، كما أنها تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين و التسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني و تنوعه لشمولية العديد من القطاعات الاقتصادية .

8 - دعم الإستهلاك : فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي،كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولا واستهلاكاً .

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإجتماعي .

إلى جانب الدور التنموي الإقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دو ا ر هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، و يمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية [1]:

[1] مكاحلية مجي الدين ، مرجع سابق ، ص ص : 296

1- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات .حيث توجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك وهو ما يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة .

2- خدمة المجتمع و إشباع رغبات الأفراد : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إشباع حاجات مختلف فئات المجتمع، فقد يكون هذا الإشباع تحقيق مردود وأداء مالي بالنسبة لمالكي هذه المؤسسات من الرواد أو إشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو إشباع رغبات باقي فئات المجتمع المتعاملين بشكل مباشر أو غير مباشر مع هذه المؤسسات .وعادة ما يكون العائد على حقوق الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعا كون هذه المؤسسات تمتاز بالمرونة العالية في الاستجابة السريعة وبتكاليف أقل قياسا بالمؤسسات الكبيرة وهكذا تكون نسبة التغير في المنتجات والعمليات والأسواق أسرع .

3- المساهمة في التوزيع العادل للدخل : في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية .

4- رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي : إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها في مختلف المناطق والأقاليم يساعد على رفع نسبة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المنسوجات والملابس، ويساعد على استغلال طاقتهن والاستفادة من جهودهن من جهة ويعمل على زيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن من جهة أخرى، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن .

5- تخفيف المشكلات الإجتماعية : ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره لتساهم بذلك في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مختلف مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش وغيرها وذلك عن طريق منحهم مناصب عمل قارة تؤمن لهم الاستقرار .النفسي والمادي .

6- زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الإستقلالية :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل، دون قيود وشروط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمراريتها ونجاحها، وهو ما يسمح لهؤلاء الأفراد بتفجير طاقاتهم من خلال العمليات الإبداعية والابتكارية والتي عادة ما تختفي على مستوى المؤسسات الكبيرة وذلك لعدم توفر الحرية الكافية لهؤلاء العمال للتعبير عن آرائهم .

المطلب الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمكن القول أن فرص نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزداد بصورة عامة خاصة إذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية :

1- المالك لديه أهداف محددة : إن معرفة مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهدافهم منذ البداية يسهل عليهم أكثر اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما يفرض على الملاك نقل هذه الأهداف إلى العاملين وتمكينهم من استيعابها بما فيه الكفاية محققين بذلك نمو وازدهار المؤسسة بما يعني تحقيق .الأهداف المرجوة والمحافظة على استمرارية المؤسسة ونجاحها [1].

2- وجود الفرصة الإستثمارية الحقيقية : إن العامل الأساسي في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات وخدمات المؤسسة، وهناك طريقتان لتحديد الفرصة الاستثمارية الحقيقية :الأولى وهي الأقل عملية وهي البدء باعتقاد أن السوق عادة ما يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعرا من المنتجات المنافسة وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي.

غير أن هذا الاتجاه قد يكون صعبا خاصة إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجاراتهم في الجودة بالذات،أما بالنسبة للسعر المنخفض فقد لا تجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات السعر المنخفض طبقة معينة من العملاء .أما المدخل الآخر لتحديد الفرصة الحقيقية وهو المدخل العلمي والذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات وهو ما يعرف بالمدخل التسويقي .ويتطلب هذا المدخل من صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أن يكون فكرة حول احتياجات العملاء ويعمل على تحليل البيانات التي حصل عليها من العملاء وذلك من خلال بحوث التسويق.

وبالتالي فإن الطريقتان مهمتان ومفيدتان في تدعيم والتوصل إلى تحديد الفرصة الاستثمارية المناسبة على الرغم من أن تحديد الفرصة الاستثمارية من خلال تحليل السوق يعتبر هو الأفضل [2] .

3- المعرفة الجيدة بالسوق : إن العلاقة الجيدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملاء هي السر وراء نجاح هذا النوع من المؤسسات، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات شخصية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي في حقيقتها جزء سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات والمؤسسات الكبيرة، وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية الخاصة [3] .

4- قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص : تقدم المؤسسة وتجلب شيء جديد أو أصيل للسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع

[1] فلاح حسين الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ، ص : 33 .

[2] مكاحلية محي الدين ، مرجع سابق ، ص : 70 .

[3] طاهر محسن منصور الغالبي،إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ،ص:37

المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن تبدأ المؤسسة دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية تستطيع أن تجسدها في أفعالها وأنشطتها المختلفة [1].

5- التقدير السليم لرأس المال و الإئتمان : يتمثل عامل رأس المال المناسب في المبلغ الذي يستطيع مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة استثماره فيها وكلما كان رأس المال متوافر كلما كان هذا أفضل خاصة مع العقبات التمويلية التي تعترض هذه المؤسسات فالبنوك عادة ما تتحفظ على تمويل هذه المؤسسات نظرا لارتفاع درجة مخاطر التمويل فيها، كما أن الاتجاه نحو السوق المالي كمصدر للتمويل يتم بشكل محتشم وعلى هذا فلابد من تحديد رأس المال المناسب بكل دقة وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة وبالتالي تحديد القدر المطلوب من رأس المال والمصادر الخاصة بذلك .

6- الحصول على عاملين أكفاء و جذب متميزين و المحافظة عليهم : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لايوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات .

إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسة، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد المالية والمباني بل أصبحت الموارد البشرية أيضا تلعب دو را مهما في تحقيق ميزات تنافسية للمؤسسة، ويعبر عنها اليوم برأس المال الفكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق النجاح المستمر للمؤسسة [2].

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق ، ص 37 .

[2] المرجع نفسه ، ص 38 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يتضح جليا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في تحقيق التقدم الاقتصادي واستقراره ، ودعم التنمية، لما لها من خصائص ومميزات لا تتوفر لدى الكثير من المؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل المصدر الرئيسي للإبداع والاختراع، فضلا عن مرونتها العالية اتجاه التحولات والتطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية مؤخرا.

وعلى الرغم من الأهمية والمكانة البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن تعريفها ومقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة حيث أن هذه المؤسسات ليس لها مفهوما مطلقا ولكن لها مفهوما نسبيا، حيث أن معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة إلى أخرى، فهناك من يعرفها على أساس الأصول الكلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات أو رأس المال المدفوع، وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات، كما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من مؤشر في آن واحد .

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع مابين الجهود الشعبية والحكومية، وذلك بإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الإجتماعية و المشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والقضاء على الفقر والجهل، وتحقيق النمو الإقتصادي.

إن مصطلح التنمية المحلية يعتبر حديثا نسبيا، حيث كان التركيز على مصطلحات كالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام،لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأ الإهتمام بهذا المفهوم من خلال إهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي، وكرفض للتسيير الموحد على المستوى المركزي .

وحتى تكتمل التنمية المحلية وتحقق أهدافها كان لابد أن نشير إلى مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج التنموية للوصول إلى أهداف التنمية المحلية بطريقة سريعة وسليمة وذات قرارات رشيدة ، إضافة إلى ذلك تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفرقها عن أنواع التنمية الأخرى ، فهي تهتم بكل ما يخص المجال المحلي الضيق ولا تضطلع إلى المستوى متخذة مجموعة من المبادئ .

إن التوجه نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بات اليوم أكثر من حتمية من منطلق أن هذه المؤسسات بإمكانها المساهمة في تجسيد التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ما تنفرد به من سمات وخصائص مميزة، باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى ولذلك أولتها دول كثيرة اهتماما متزايدا من خلال توفير عوامل نجاحها و إستمراريتها، وقدمت لها يد العون والمساعدة بمختلف السبل وفقا للإمكانيات المناسبة ، لما أثبتته من جدارة في الكثير من المجالات الاقتصادية .

الفصل الثاني :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر.

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة في مختلف دول العالم، و الجزائر من بين الدول التي إهتمت بهذا القطاع نظرا لمساهمته في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة و توفير مناصب الشغل ، حيث عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة في الجزائر التي سمحت بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة و الإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها قاطرة حقيقية للتنمية المحلية ، ورغم الأهمية التي توليها هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني، إلا أنها تعاني من مشاكل وصعوبات مختلفة ومن أهم هذه المشاكل على الإطلاق هو مشكل تمويل هذه المؤسسات، مما جعل بالدولة تتوجه إلى تأهيل ودعم هذا القطاع وتطويره من خلال إنشاء العديد من الهيئات والتي تضمن مسؤولية دعم هذا القطاع و منح التسهيلات وإنشاء الهياكل المرافقة لدعمها .

و عليه تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : و اقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني : أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث : مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني عامة و التنمية المحلية خاصة.

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية المحلية .

المطلب الأول : نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا . و عموما لقد تميز تطور هذه المؤسسات بثلاثة مراحل أساسية، سنتطرق إليها على النحو التالي:

1 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الإستقلال إلى سنة 1980 .

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، و كانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي، و على المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و غيرها، و بعد الاستقلال مباشرة، و نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي [1].

وقد تميزت السياسة التنموية في الجزائر آنذاك بالإعتماد على المؤسسات الصناعية الضخمة التي تم بناؤها في شكل مركبات صناعية منتشرة في عدة مواقع من الوطن مشكلة أقطاب تنموية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان لها دورا هامشيا في العملية التنموية، حيث ارتكزت معظمها في الصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء، لتظل المؤسسات الضخمة هي الأداة الرئيسية القادرة على تحقيق أهداف التنمية التي يرمي إليها التوجه الإشتراكي في الجزائر،ولقد ظهر خلال هذه المرحلة قانونان أساسيان لتنظيم الإستثمار بشكل عام هما :

- **قانون الإستثمار لسنة 1963 :** يعتبر أول قانون خاص بالإستثمار هو قانون 63-227 المؤرخ في 26 جويلية 1963 ،و كان الهدف من وراء هذا القانون هو مخاطبة رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك، والمشاركة في بناء الإقتصاد الوطني، و هذا ما تؤكده المادة 23 ،كما كان يهدف إلى إضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الإستقلال، لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني و الأجنبي و هذا رغم المزايا و الضمانات التي قدمها لهم، إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط

[1] صالح صالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية ،جامعة الدول العربية، القاهرة ، يومي 18- 22 جانفي 2004 .

السياسي الذي ينادي بنظام إشتراكي يقوم على أساس القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك الوضع الإقتصادي الصعب و الذي تميز خاصة بارتفاع تكاليف الإنتاج و نقص الهياكل القاعدية [1] .

- **قانون الإستثمار لسنة 1966 :** أصدر القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 لسد الثغرات التي تضمنها القانون رقم 63- 227 ،فقد كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص، في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية[2] ، وقد تضمن هذا القانون إحتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية، مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي عند الضرورة، و إلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات، على أساس معايير إنتقائية .

ففي ظل تبني الخيار الاشتراكي، الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الإقتصادية للتنمية و إعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص تم تهميش دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

2 - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال المرحلة 1980 - 1993 :

لقد أعطت السياسة الاقتصادية لمرحلة الثمانينات دورا حيويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اللامركزية المنشودة، وقد كان ذلك بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال وضع إجراءات قانونية وتنظيمية جديدة وإعطاءها مكانة في سياسات التصنيع كما يؤكد على ذلك المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)، الذي أكد على ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في الفترات السابقة، كما تم اصدار قانون جديد يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني في (1982.08.21) والذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حق الملكية للتجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية،ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد.

وقد تم تدعيم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها القيام سنة 1983 بإنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص، ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الذي يهتم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مختلف النشاطات والمناطق وضمان التكامل بين الاستثمارات المختلفة .

كما شهدت هذه الفترة وقوع الجزائر في أزمة بترولية لعام 1986 ، حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتوجه نحو المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وتوطيد علاقتها بهم، حيث فرضا عليها تطبيق ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية الخارجية والتي نتج عنها اصدار قوانين تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص [3].

حيث اصدر القانون رقم 25-88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث بدأت التشريعات التنظيمية المتعلقة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية، ورغم ما تضمنه هذا

1 بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص : 57 .

2 المادة 01 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 80 ، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966 ، ص: 03 .

3 بوقموم محمد، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه،جامعة عنابة، الجزائر،2010 ، ص215

القانون من تحفيزات غير أنه لم يحدد التحفيزات الجبائية والتنظيمية الكفيلة بتجسيدها وتطبيقها تاركا ذلك لقوانين المالية، إذ تم إصدار القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض و النقد حيث جاء لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل كما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية.

كما عرفت هذه المرحلة اشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، نظرا لما أملته الضرورة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة، ومن الملاحظ أنه ومنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين، وهو ما يفسر التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2 - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما بعد سنة 1993 :

لقد شهدت هذه المرحلة انفتاح الجزائر على الخارج، وذلك تنفيذا لبرامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي تحت مراقبة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أدى مسار هذه الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي والمتعلق بترقية الاستثمارات(قانون الإستثمار 1993/10/05) و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الإستثمار، بتجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الإستثمارات APSI ، كما يعتبر حجر زاوية الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي من خلال فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين الخواص، سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو الأجانب، وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوصه بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت إلى عدم فعالية هذا الجهاز الجديد، وكذا إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18يوليو1994 والذي حدد أهدافها بدءا بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم بموجب المرسوم رقم 2000/90 توسعت إصلاحات هذه الوزارة لتشمل [1] :

- العمل على ترقية الاستثمارات المستحدثة والموسعة والمطورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تنمية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إعداد الدراسات القانونية والاقتصادية لتنظيم وترقية هذا القطاع .
- تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، اصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01- 03 الصادر في 20 أوت2001 ، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يهدف الأمر إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، كما أن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد ويضبط إجراءات التسيير الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد 42) ، الجزائر، 2000 ، ص10.

الصغيرة والمتوسطة، كما يتضمن في فروعه المختلفة تدابير عامة وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعمها ومساعدتها والتدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام هذه المؤسسات والتشاور مع الحركة الجهوية في المؤسسات .

كما أن السلطات العمومية أصدرت سنة 2017 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يهدف إلى تحديد تدابير الدعم لها خاصة فيما يتعلق بالإنشاء و الإنماء والديمومة [1].

المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من :

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة :** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين،أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية :** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام .

1 - العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30 جوان 2018 حسب نوع القطاع و الشخصية القانونية .

جدول رقم (II - 1) : العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30 جوان 2018

نوع (م ص م)	عدد (م ص م)	النسبة المئوية %
1- م ص م الخاصة :		
شخص معنوي	**628 219**	**57,47**
شخص طبيعي : تضم كل من	**464 689**	**42,55**
المهن حرة	223 195	20,42
النشاطات الحرفية	241 494	22,09
المجموع (1)	**1 092 908**	**99,98**
2- م ص م عمومية :		
شخص معنوي	262	0,02
المجموع (2)	**262**	0,02
المجموع الكلي	**1 093 170**	**100**

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 33, 1er semestre 2018, P : 07.

إلى غاية 30 جوان 2018 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1093170 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر ب 99.98.%أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، (العدد 02)،الجزائر، 2017 ،ص05.

التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 262 مؤسسة أي بنسبة 0,04 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وذلك كما يوضحه الشكل رقم (2-1) .

الشكل رقم (II - 1) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 30 جوان 2018

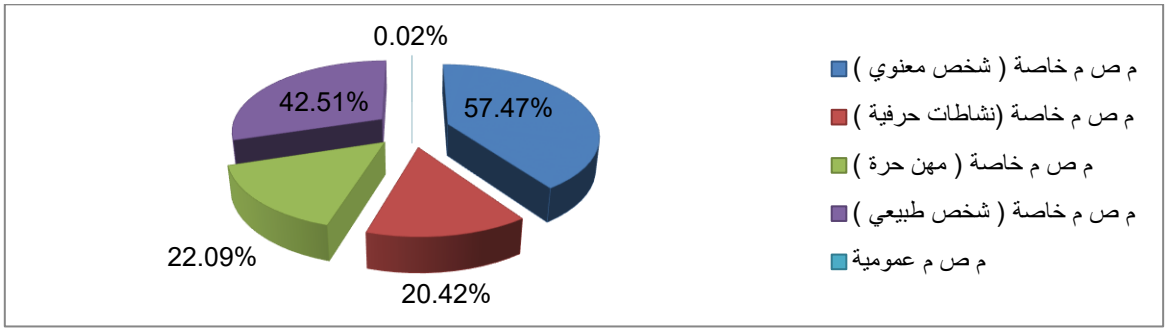

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-1)

2 – تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بدية الألفية نموا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول رقم (II - 2) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال الفترة (2004 –السداسي الأول 2018)

السنوات	عدد (م ص م)	قيمة التغير	نسبة التغير
2004	312 959	24 372	%8,44
2005	342 788	29 829	%9,53
2006	376 767	33 979	%9,91
2007	410 959	34 192	% 9,08
2008	519 526	108 567	%26,42
2009	570 838	51 312	%9,88
2010	607 297	36 459	%6,39
2011	659 309	52 012	%8,56
2012	711 832	52 523	%7,97
2013	777 818	65 986	%9,27
2014	852 052	74 234	%9,54
2015	943 569	91 517	%10,74
2016	1 022 621	79 052	%8,38
2017	1 074 503	51 882	%5,07
30 جوان 2018	1 093 170	18 667	%1,74

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2- 2) : تطور عدد (م ص م) في الجزائر
خلال الفترة 2004 إلى 30 جوان 2018

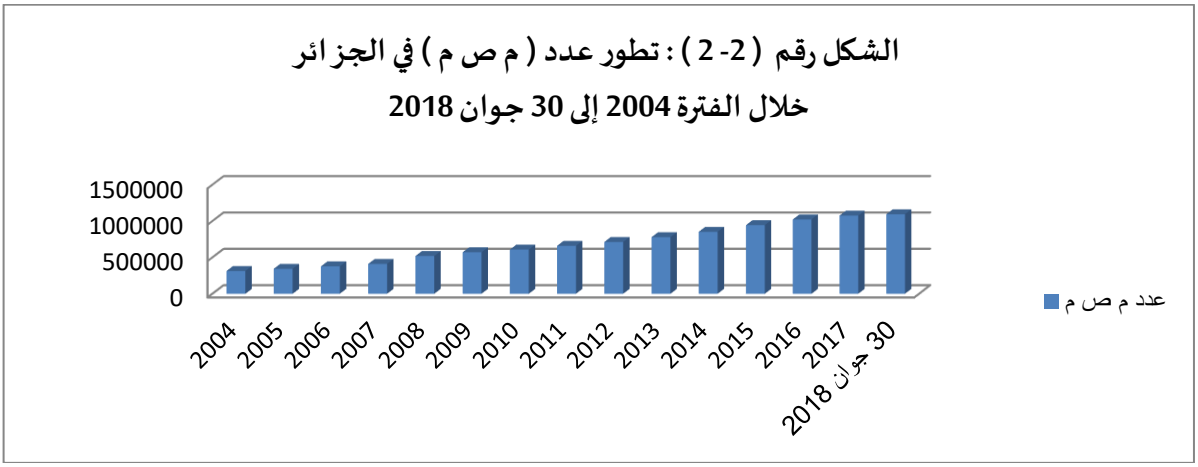

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2- 2)

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 312 959 مؤسسة سنة 2004 إلى 1 093 170 مؤسسة مع نهاية جوان 2018 ، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعدل وتكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 ، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها و وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها،.وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 .

3 – توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم :

كما أشرنا في الفصل الأول تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع : مؤسسات مصغرة ، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة .والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (II – 3) : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم
حتى السداسي الأول 2018 .

أنواع (م ص م)	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1 068 027	97,70
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و 49 عامل)	21 863	2,00
مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و 249 عامل)	3 280	0,30
المجمـــوع	**1 0 93 170**	**100**

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 33, 1er semestre 2018, P : 08

في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 بلغت نسبة المؤسسات المصغرة (TPE) 97,70 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنها تهيمن على النسيج الإقتصادي الوطني، تليها المؤسسة الصغيرة (PE) بنسبة 2 % و أخيرا المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0,30 % .

4 – تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط :

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بخمسة قطاعات أساسية تتمثل في : الزراعة، الطاقة والمناجم البناء و الإنشاء، الصناعة ، الخدمات و الصناعات التقليدية وذلك بنسب متفاوتة، والذي سوف نلاحظه من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (II - 4) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مابين 2013-2018

قطاع النشاط	حتى السداسي الأول لسنة 2013	النسبة المئوية %	حتى السداسي الأول لسنة 2014	النسبة المئوية %	حتى السداسي الأول لسنة 2015	النسبة المئوية %
الزراعة	4 642	0,62	5 066	0,62	5 499	0,61
الطاقة،المناجم	2 228	0,30	2 412	0,29	2 566	0,29
البناء و الإنشاء	147 047	19,66	156 361	19,05	165 155	18,42
الصناعة	71 000	9,49	76 152	9,28	81 500	9,09
الخدمات	354 216	47,36	394 444	48,06	435 925	48,61
صناعات تقليدية	168 801	22,57	186 303	22,70	206 166	22,99
المجموع	**747 934**	**100**	**820 738**	**100**	**896 811**	**100**

قطاع النشاط	حتى السداسي الأول لسنة 2016	النسبة المئوية %	حتى السداسي الأول لسنة 2017	النسبة المئوية %	حتى السداسي الأول لسنة 2018	النسبة المئوية %	نسبة التطور %
الزراعة	7 272	0,72	6 476	0,61	6 973	0,64	50,22
الطاقة،المناجم	3 205	0,32	2 846	0,27	2 938	0,27	31,87
البناء و الإنشاء	169 146	16,68	177 750	16,76	182 501	16,69	24,11
الصناعة	99 408	9,80	92 888	8,76	97 803	8,95	37,75
الخدمات	501 746	49,48	536 630	50,61	561 461	51,36	58,51
صناعات تقليدية	233 298	23,01	243 699	22,98	241 494	22,09	43,06
المجموع	**1 014 075**	**100**	**1 060 025**	**100**	**1 093 170**	**100**	**40,92**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال هذه الفترة نلاحظ تطور ملحوظ في كل القطاعات حيث بلغ متوسط التطور 40,92 % ، أن نسبة تطور إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات فهي تمثل 58,51 % وهي النسبة الأكبر التي تشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال ،يليها قطاع الزراعة و الصناعات التقليدية بنسبة تطور تقدر بـ 50,22 % و 43,06 % على التوالي ، إلا أن قطاعات الزراعة و الصناعة و الطاقة شهدت إنخفاض في سنة 2017 و 2018 مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى فشل هذه المؤسسات على الإستمرار ، بينما قطاع الخدمات يستمر في الزيادة وذلك يرجع إلى

سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية والسكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذاالشأن .

المطلب الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق وطبيعة النشاط .

1- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة :

نظرا لغياب الإحصائيات نكتفي بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنويين) والتابعة لقطاع الخاص .وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال، وبدرجة أقل في الهضاب العليا .والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول رقم (II – 5) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الخاص (أشخاص معنويين) نهاية السداسي الأول لسنة 2018 .

المناطق الجغرافية	عدد (م ص م)	النسبة المئوية%
الشمال	438 260	70
الهضاب العليا	136 899	22
الجنوب	53 060	8
المجمـوع	**628 219**	**100**

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 33, 1er semestre 2018, P : 11

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال بنسبة تقارب 70% وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22 % ، وأخيرا الجنوب الكبير بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى8 % . و يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-2) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب المنطقة حتى 30 جوان 2018

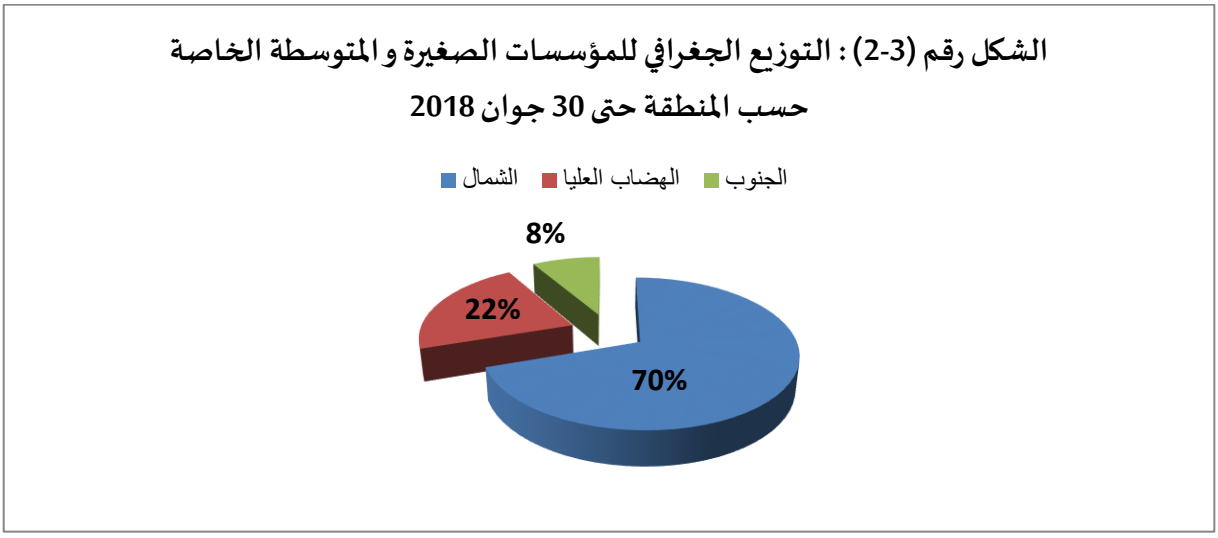

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2- 4)

2 - توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط :

يعتبر نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر تمركز في قطاع الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (II - 6) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط حتى السداسي الأول لسنة 2018 .

قطاع النشاط	عدد م ض م	النسبة المئوية %
الزراعة	6 973	0,64
الطاقة،المناجم	2 938	0,27
البناء و الأشغال العمومية	182 501	16,69
الصناعات التحويلية	97 803	8,95
الخدمات (تحوي المهن الحرة)	561 461	51,36
الحرف التقليدية	241 494	22,09
المجمـــوع	**1 093 170**	**100**

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 33, 1er semestre 2018, P : 11

نلاحظ من خلال الجدول تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 51,36 % أي حوالي أكثر من نصف المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع ، وفي المرتبة الثانية نجد قطاح الحرف التقليدية بنسبة 22,09 % ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16,69 % ، بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 08,95 % بـ 97 803 مؤسسة فقط و هذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة ،و له تجربة أكثر من خمسين سنة في المجال الصناعي .

إن هذه النسب تبين أيضا فشل السياسات المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل كقطاع الفلاحة، الصناعة و السياحة،حيث نلاحظ توجه عام لقطاع الخدمات و الأشغال العمومية و هذا نتيجة للتطورات الهامة التي عرفها سوق البناء و الأشغال العمومية و ذلك نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات والبنى التحتية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة ،أما بخصوص قطاع الخدمات تتطلب إستثمارات ضعيفة نسبيا عند الإنطلاق مقارنة بالقطاعات الأخرى كما أنها لا تتطلب الإبداع و التمكن من التقنيات الحديثة في التسيير و الإنتاج و التسويق .

الشكل رقم (2-4) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط حتى 30 جوان 2018

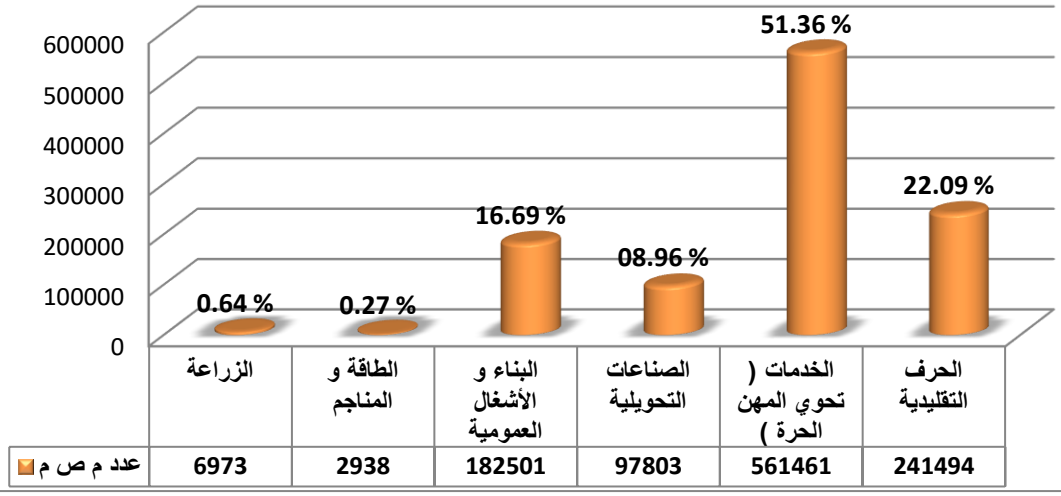

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2- 5).

المبحث الثاني : أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تلعب عملية تسهيل إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجها اقتصادي عالمي خاصة في الدول النامية لما تحمله هذه المؤسسات في طياتها من آثار ايجابية في سبيل البحث عن أدوات تنموية فالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المنشودة هو خيار تبنته الجزائر مع خيار اقتصاد السوق حيث بدأت مظاهره مع العمليات الأولى لإعادة الهيكلة، وقد حُدد لهذه المؤسسات كل ما يتعلق بأساليب إنشائها، أشكالها القانونية، آليات تمويلها و أنظمة التحفيز لها ، حتى تصبح جزءا أساسيا في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : آليات الدعم و أنظمة التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه، وانتقالها إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .ومن بين أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي :

1- وكالة ترقية و دعم الإستثمارات (APSI) :

أنشئت هذه الوكالة لترقية ودعم الاستثمار وهي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدي 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي....الخ. وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية[1] :

- ترقية ومتابعة الاستثمارات؛

[1] المادتين 08-09 ،المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد:63 .

- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات؛
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛
- مراقبة سير عمل الاستثمارات.

إن هذه الوكالة لم تتمكن من تحقيق الأهداف و المهام الموكلة لها ، نظرا لتعقد الإجراءات الإدارية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكثرة مهامها ، كما أنها كانت لا تملك السلطة على باقي الهيئات الأخرى كمصالح الجمارك و المركز الوطني للسجل التجاري ، و هو ما أدى إلى تقيق نسبة ضئيلة من إجمالي طلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدرت قبل حلها في سنة 2001 بحوالي 06 % . ونتيجة لذلك قامت الحكومة بتعديل المرسوم يتضمن إستبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

2 – الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) :

نشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 03-01 المؤرخ في 20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في اطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك وحيد غير ممركز وموزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، و تم من خلال هذه الوكالة تقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في وكالة (ASPI) ، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمارات وذلك من خلال القيام بالمهام التالية :

- إستقبال وتمكين المستثمرين المقيمين و الأجانب من تنفيذ استثماراتهم ، إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية؛
- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير الحافظة المالية والعقارية .

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد لا مركزي ، يضم ممثلي: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاريCNRC ،الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة الضرائب، مصلحة الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان "الاشهار القانوني."

1-2 – مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

لعل من أبرز الأهداف للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين من خلال تغطية الإعفاءات الممنوحة،أي أن المصاريف الجبائية،الشبه جبائية والإدارية والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة،

تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها، أو بالأحرى يقوم صندوق دعم الاستثمار بدفعها ولاسيما منها النفقات، وتتمثل الإعفاءات الممنوحة فيما يلي[1] :

أ- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز .

ب- مرحلة الإستغلال :

وتكون لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) .

و تمدد هذه المدة إلى خمس (05)سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

3 – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جانفي 1994، و يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي ، حيث يهدف إلى حماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 ، أصبح الصندوق عبارة عن أداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين يبلغ عمرهم بين 35 و 50 سنة ، و تتمثل مهام الصندوق في :

- تمكين المبادرون من التقييم الذاتي لأنفسهم و لقدراتهم في العمل ، حتى يتسنى لهم تقرير الإنسحاب أو الإستمرار .
- في حالة الإستمرار يتكفل الصندوق بمرافقة صاحب المشروع من خلال القيام بـ (إعداد دراسة مسبقة للمشروع ، دراسة مدى قابلية نجاح فكرة المشروع ، مساعدة المؤسسة في إعداد مخطط الأعمال و متابعة إنطلاق نشاطها) .

[1] جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز، هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 31/30 جانفي ،2018 ، ص ص:06-07

- تقديم تكوين شخصي لصاحب المشروع مدته (10) أسابيع تطبيقيا أكثر منه نظريا لغرض إكتساب المعلومات الأساسية و المهمة لنجاح نشاطه (دراسة السوق ، المحاسبة و الإجراءات الإدارية ...الخ) .

- التخفيف من أخطار البطالة الإقتصادية عبر إستعادة صحة المؤسسات التي تواجه صعوبات .

1-3 – الدعم المالي للصندوق : يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي وفق مستويين :

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع.
- قروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين في البطالة.
- قرض بنكي بسعر فائدة منخفض من طرف الصندوق الوطني عن البطالة ،و ضمان جزئي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين .

و هذا وفق الهيكل المالي الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (II - 7) : الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف CNAC

مستويات التمويل (دج)	المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة		القرض البنكي
	مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى	
أقل أو يساوي 5.000.000	% 01	% 01	% 29	% 29	% 70
{10.000.000-5.000.001}	% 02	% 02	% 28	% 28	% 70

المصدر : www.cnac.dz

إضافة إلى تقديم الصندوق دعم مالي غير مباشر يتمثل في الحصول على قروض بنكية لأصحاب المشاريع بنسب فائدة مخفضة ، و تختلف معدلات التخفيض في أسعار الفائدة من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة قطاع النشاط وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (II – 8) : معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي .

المناطق / القطاعات	خاصة	أخرى
قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري	**% 95**	**% 80**
القطاعات الأخرى	**% 80**	**% 60**

المصدر : www.cnac.dz

- أما النوع الآخر من الإعانات المالية غير مباشرة فتتمثل في الضمان الجزئي للقروض البنكية من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ،و الذي يصل إلى % 70 من إجمالي قيمة القرض.
- بالإضافة إلى إعانات مالية بدون فائدة تتراوح بين 500.000 دج و 1.000.000 دج يستفيد منها المستثمر لكراء محل إيواء النشاطات المستقرة ، إيواء مكتب جماعي ، إقتناء ورشات متنقلة لممارسة النشاط .

2-3 – الإمتيازات الجبائية : إضافة إلى الامتيازات المالية فالصندوق يقدم أيضا الامتيازات الجبائية الآتية :

أ)- في مرحلة تنفيذ المشروع :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات و الخدمات المرتبطة مباشرة بإنجاز المشروع.
- الإستفادة من نسبة مخفضة % 5 على الحقوق الجمركية.

- الإعفاء من حقوق انتقال الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية.
- الإعفاء من رسوم ختم العقود و المستندات الخاصة بالاقتراض بفوائد مخفّضة أو المضمونة من طرف الدولة.

ب)- في مرحلة إستغلال المشروع : الإعفاء من الضرائب و التي قد تصل مدتها 10 سنوات حسب المناطق الواجب ترقيتها و مناصب الشغل المستحدثة و من بينها :

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي،
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركة،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ،
- الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيات المشيدة .

4 – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لإنتاج السلع والخدمات .

4- 1 – مهامها : تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية [1] :

- الدعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذ وي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطا تهم .
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة لأصحاب المؤسسات، وذلك من حيث التسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

4- 2 – أشكال الدعم و التحفيزات التي تمنحها وكالة (ANSEJ) :

أ)- التمويل : تقدم الوكالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند الإنشاء أو الإستغلال صيغتين من التمويل كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] موقع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب : https://www.ansej.org.dz

جدول رقم (II - 9) : صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف ANSEJ

مستويات التمويل (دج)	التمويل الثلاثي			التمويل الثنائي	
	المستفيد	الوكالة	البنك	المستفيد	الوكالة
أقل أو يساوي 5.000.000	% 01	% 29	% 70	% 71	% 29
{10.000.000-5.000.001}	% 02	% 28	% 70	% 72	% 28

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تتكون التركيبة المالية من (مساهمة مالية شخصية لصاحب المشروع ، قرض بدون فائدة لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،المؤسسة المصرفية بقرض مع الفائدة للمدى المتوسط) .

ب)- الإمتيازات الجبائية : تمنح الوكالة إمتيازات الإعفاءات الجبائية عبر مرحلة الإنشاء و الإستغلال [1]:

• في مرحلة الإنجاز: و تشمل

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفض نسبته 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

• في مرحلة الإستغلال :

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لمدة 03 ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.تمتد فترة الإعفاء لمدة 02 سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف (03) ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة.تتمثل هذه الامتيازات في :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

ج)- الإعانات المالية :

- القروض بدون فائدة : تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة قرض بدون فائدة، وهذا القرض يتعلق بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي.

[1] مودع وردة،آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتواه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2016 ، ص : 223

- قرض بدون فائدة يقدر ب(500.000 دج)موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات
- قرض بدون فائدة يقدر ب(500.000 دج) موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة .
- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ (1.000.000 دج) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء،والخبراء والمحاسبين...الخ.

*هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط .والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (II - 10) : التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ

المناطق / القطاعات	خاصة	أخرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة،الري،الصيد البحري،البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية) .	% 95	% 80
القطاعات الأخرى	% 80	% 60

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

5 – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANGEM) :

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر " ، و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا الملتقى الذي ضم عددا معتبر من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ويعرف جهاز تسيير القرض المصغر على أنه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و هي ممثلة في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية ،موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة [1].

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 6 .

1-5- مهام الوكالة : تتمثل المهام الأساسية للوكالة في :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما .
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .
- منح سلف بدون فوائد .
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم .
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط .
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي [1]:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز .
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها القيام بأنشطة تحسيسية و إعلامية و كذا مرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .

2-5 – المساعدات و الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة : و تتمثل في[2] :

أ)- المر افقة التمويل :

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد و بنسبة 70 % في إطار التمويل الثلاثي ؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط، و التي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. و قد تصل هذه الكلفة الى مائتا و خمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج .
- و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي .

ب)- الإمتيازات الجبائية :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات ؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون ؛

[1] العايب ياسين ،دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد01 ، 2014،ص 40 .

[2] موقع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب : https://www.angem.org.dz

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 70 ٪ .
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 50 ٪ .
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 25 ٪ .

ج)- خدمات غير مالية :

إلى جانب الدعم المالي ، تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين . والهدف هو الدعم ، إلى أقصى حد ممكن ، و استمرارية الأعمال ، لهذا ، فالوكالة توفر لهم :

- الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع .
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط .
- متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها .
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية .
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة .
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر .
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات .

المطلب الثاني : آليات المساعدة على التمويل البنكي .

إن منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال آليات دعم و أنظمة التحفيز لإنشاء هذه المؤسسات ، يحتاج إلى تقديم ضمانات من طرف المقاولين المقبلين على إنشاء مؤسساتهم ، و لكن نتيجة لوضعية البطالة التي يعانون منها قبل إنشاء مؤسستهم الخاصة ، وكذا قلة أصولها بالمقارنة مع حجم القروض المطلوبة ، هذا قد يجعلهم عاجزين عن تقديم هذه الضمانات ، لذا تنبه المشرع الجزائري و السلطات العمومية المعنية لذلك ، و تم على إثرها إستحداث مؤسسات الضمان لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تسهيل الحصول على الإئتمان البنكي و تحسين العلاقة بين المؤسسة و البنك ، لأن أساس عمل هذا الأخير مبني على مبدأ الآمان ، و يمكن تفصسل ذلك من خلال مايلي :

1- الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة : أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16 – 04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، المتضمن إستحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الأساسي ، و الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و يتولى هذا الصندوق بضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المسفيدين من إعانات الوكالة لتسيير القرض المصغر .

و يغطي الصندوق بناءا على طلب البنوك المعنية ، باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد المستحقة عند تاريخ الإعلان عن الخسائر ، وذلك في حدود 85 % . و يحل الصندوق في إطار تنفسذ الضمان ، محل البنوك

والمؤسسات المالية في حقوقها إعتبارا ، عند الإحتمال للإستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر ، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية التي قامت بتمويل المؤسسات المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الإنخراط في صندوق الضمان ، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك والمؤسسات المالية إيداع إشتركاتهم في الصندوق [1] .

2- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار (ANSEJ): تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 – 289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 ، و جاء هذا الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

إن ضمان الصندوق يكمل الضمانات المحددة من قبل الجهاز و المتمثلة في :

- التعهد بالمعدات و / أو رهن العتاد و التجهيزات لفائدة البنوك بالدرجة الأولى، وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك .

و يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل من البنوك التي تمنح القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الشباب أصحاب المشاريع الذين إختارو صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز مشاريعهم ،و يتم انخراط صاحب المشروع بعد تبليغ الموافقة البنكية ، أي أن إنخراطه يسبق تمويل مشروعه ، و يتم حساب مبلغ الإشتراك في على أساس مبلغ القرض البنكي المنوح و مدته .

يقوم صاحب المشروع بدفع الإشتراك دفعة واحدة و التي تقدر بنسبة 0,35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض المنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، و يغطي الصندوق 70 % من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار (CNAC) : تم إيتحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35-50) سنة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04 – 03 المؤرخ في 03 جانفي 2003 ، و يقوم الصندوق بإكمال الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية .

و يغطي الصندوق بناءا على تعجيل البنوك و المؤسسات المالية باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالضرر في حدود 70 % من قيمة القرض ، كما يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها إعتبارا عند غحتمال الإستحقاقات المسددة و في حدود مبلغ تغطية الخطر ، و تبلغ مساهمة المستفيدين في الصندوق نسبة 0,35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

4- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والمتضمن القانون الأساسي لصندوق القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، و يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي .

[1] بن حراث سعاد ، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2013 ، ص 292 .

و تكمن المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المستفيدين من مختلف آليات الدعم في إطار صيغ التمويل الثلاثي، و كذا مشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة .

كما أن هذا الصندوق يرافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية ، بما يمكنها من تبوء مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة ، كما يتكفل الصندوق بمنح الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتعلق بأنشطة إنشاء مؤسسات أو تجديد التجهيزات ، أو توسيع المؤسسات ، أو المساهمة في التمويل الجزئي لبعض المشاريع .

يقدر الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع بـ 5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو (50) مليون دينار. و لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق. لا يعطى الضمان النهائي إلا بعد إخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك [1].

في حالة عدم التسديد يقوم الصندوق بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك بعد أن يتحصل صاحب المشروع على شهادة ضمان يصدرها الصندوق على أن تودع في ملفه و توجه إلى البنك المقرض و تتراوح نسبة الضمان بين 10 % و 80 % من القرض البنكي و يتم تحديدها لكل ملف ضمان حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، أما المدة القصوى للضمان فلا يجب أن تتعدى (07) سبعة سنوات .

5- صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME) : أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 – 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، في شكل شركة ذات أسهم، يهدف هذا الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بانشاء تجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها .

و يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان (50) مليون دينار ، كما لا تستفيد القروض الفلاحية والتجارية و الإستهلاكية من ضمان القروض [2] .

و تبرز نية الدولة في هذا المجال من خلال نسبة مساهمة الخزينة العمومية في رأس مال الصندوق المحددة بـ 60 % ، وذلك لإبراز قدرة الصندوق على إمتصاص المخاطر الناجمة عن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة من طرف البنوك .

تخضع المخاطر المغطاة من الصندوق في : - عدم تسديد القروض الممنوحة .

- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض .

تنصب تغطية المخاطر على آجال الإستحقاق بالرأسمال و كذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة، و يحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة، و نسبة 60 % في الحالات الأخرى .

المطلب الثالث : تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها في إطار بعض الوكالات التمويلية على المستوى الوطني.

[1] موقع ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : https://www.fgar.dz.

[2] المادة 01،02،03،04،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 ، 2004 ، ص 31 .

1- تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) من حيث التمويل والنتائج المحققة :

جدول رقم (II - 11) : عدد المشاريع الممولة من الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 30 جوان 2018 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة				عدد المناصب لمستحدثة	متوسط مناصب الشغل	قيمة الإستثمارات (مليار دج)
	إجمالي	%	رجال	نساء			
الفلاحة	55232	14,76	52653	2579	130155	2	202177508536
حرف تقبيدية	42772	11,43	35452	7320	125799	3	109955451632
البناء والأشغال العمومية	33144	8,85	32400	744	96532	3	126376742933
الري	545	0,15	521	24	2021	4	3198085711
الصناعة	25586	6,84	21931	3655	74081	3	117501970312
الصيانة	9699	2,59	9534	165	22367	2	25510378974
الصيد البحري	1131	0,30	115	16	5549	5	7499507851
أعمال حرة	10323	2,76	5661	4662	23230	2	25891374915
خدمات	106992	28,58	89429	17563	248915	2	345093884199
نقل بالتبريد	13385	3,58	12996	389	24132	2	33767158812
نقل البضائع	56530	15,10	55821	709	96237	2	145557153559
نقل المسافرين	18986	5,07	18505	481	43681	2	46632841373
الإجمالي	**374325**	**100**	**335018**	**38307**	**892699**	**2**	**1189162058806**

المصدر : Bulletien d'information statestique de PME n33,30/06/2018

من خلال الجدول أعلاه ، لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ انطلاقتها الفعلية سنة 1997 إلى غاية 30 جوان 2018 بـ 325 374 مؤسسة و التي من خلالها تم إستحداث 699 892 منصب شغل،مع العلم أن سنة 2012 قد شهدت إنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع التي استفاد منها الشباب العاطل بعدد إجمالي قدر بـ 812 65 مشروع لتعرف بعد ذلك الوكالة انخفاضا في نسب عدد المشاريع الممولة سنويا من طرفها وذلك نظرا للظروف المالية التي شهدتها البلاد خلال الآونة الأخيرة .

أما فيما يخص توزيع المشاريع حسب الجنس خلال نفس الفترة فإنه تم إنشاء 018 335 مؤسسة خاصة بالذكور، و 307 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة بالإناث.لكن وعلى الرغم من ذلك تظل نسبة مشاركة المرأة الجزائرية محتشمة كون أن المشاريع المخصصة للإناث لا تتعدي نسبة **%** 20 ، وشهدت هذه الفترة جاذبية قطاع الخدمات لقادة المشاريع و ذلك بتمويل 992 106 مشروع ممثلة بنسبة 28.58 % من إجمالي المشاريع الممولة، ويليه قطاع نقل البضائع بـ بنسبة 15,10 % و قطاع الفلاحة بنسبة 14,76 %. و إن تجسيد هذه المشاريع تطلب التمويل اللازم لها و على هذا الأساس فقد قدرت قيمة الإستثمارات الإجمالية 189 1 مليار دج و هو مبلغ ضخم لكنه لا يعبر عن ماهو منتظر في إستحداث مناصب الشغل حيث قدر متوسط اليد العاملة بـ 2 عامل لكل مؤسسة صغيرة و متوسطة مستحدثة .

لكن في المقابل يوجد نسبة 5 % من أصحاب القروض التي منحتها الوكالة قد عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة، من أصل**151** ألف قرض تم منحه منذ إنشاء الوكالة سنة **1996** ، أي 3781 مشروع مستحدث أعلن إفلاسه، وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل ما نسبته **2.6** % من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به. بالإضافة إلى ذلك تقدمت البنوك العمومية الخمسة المعنية بتمويل مشاريع تشغيل الشباب بطلبات تعويض لدى صندوق الضمان الذي أنشأته الدولة خصيصا لهذه الحالات، من أجل تعويض **3876** قرضا آخر تخص مشاريع تمر بصعوبات مالية وتسييرية أعاقتها على دفع ديونها، أي بنسبة **%** 2.6 من عدد المشاريع الممولة، وبالتالي فإن النسبة الإجمالية للمشاريع المستحدثة العاجزة تقدر ب.**%** 5.2 وقد حصر المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسباب تخلف تلك النسبة عن دفع مستحقاتها المالية إلى ثلاثة حالات هي [1] :

الفئة الأولى :تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشأة، وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتراكمة.

الفئة الثانية :تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية، أخذت أموال القرض واختفت، أو فضل بعضها السفر إلى الخارج بتلك الأموال.

و من جهة أخرى و حسب إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إستحداثها وتمويلها حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ، عادت الحصة الأكبر للمناطق الشمالية بنسبة 70 % أي مايعادل 513 234 من إجمال المشاريع الممول من طرف الوكالة و هذا ما يعبر على نقص واضح فيى إقبال شباب مناطق الهضاب و الجنوب للإستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، والذي أثر سلبا على متوسط مناصب الشغل المستحدثة .

2- تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) من حيث التمويل والنتائج المحققة :

تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا بارزا في سياسة التشغيل بالجزائر وذلك باعتبار أن الوكالة قد منحت منذ إنشائها إلى غاية 2018/12/31 ،عددا معتبرا من القروض والذي قدر بـ 526 877 قرض موزعة حسب الجنس بنسبة (63,34 % للنساء ، 36,66 % للرجال) ،وقد ساهمت هذه الجهود في التقليص من عدد الشباب البطالين ،حيث قدر العدد الإجمالي للوظائف التي تم استحداثها بـ 868 303 1 منصب شغل، و توزعت صيغ التمويل بنسبة (90,47 % لشراء المواد الأولية ،9,53 % تمويل مختلط – وكالة – بنك – صاحب المشروع) وكان للصناعة الصغيرة حصة الاسد مقارنة بباقي القطاعات حيث مثلت هذه الحصة 39,39 % ليليه كل من قطاع الخدمات بنسبة 20,14 % والحرف التقليدية بنسبة 17,63 % ، أما من ناحية الفئة العمرية فقد لاحظنا أن الشريحة الأكثر استفادا من القروض الممنوحة هي فئة الشباب بين { 18- 29 } سنة بعدد إجمالي قدره 316 979 مستفيد و بنسبة 36,12 % ،ثم يليها الفة العمرية { 30- 39 } سنة بنسبة 31,38 % و الفئة العمرية { 40- 49 } سنة بنسبة 18,25 % و باقي الفئات العمرية تتراوح نسبتها بين 10- 03 % ، مع الإشارة أن معظم الشباب المستفيدين مه ذوي مستوى تعليمي محدود (متوسط) بنسبة 49,80 % من العدد الإجمالي للقروض

[1] علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، سياسة الدولة في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الواقع و المأمول ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، العدد 03 ، 2018 ، ص-ص:127-128 .

الممنوحة ، وذلك طبعا في ظل إقبال محتشم لفئة ذوي الشهادات العليا بنسبة لا تتعدى 05 % ، وهذا وفقا للإحصاءات المتاحة على الموقع الرسمي للوكالة [1].

جدول رقم (II - 12) : عدد المشاريع الممولة من وكالة ANGEM - منذ تأسيسها الى 31 ديسمبر 2018 .

قطاع النشاط	عدد القروض	%	قيمة الإستثمارات (دج)
الفلاحة	120 630	13,75	7 433 009 868
الصناعات الصغيرة	345 701	39,39	15 995 425 321
البناء و الأشغال العمومية	75 141	8,56	5 783 400 634
الخدمات	176 702	20,14	15 654 481 531
الحرف التقليدية	154 705	17,63	8 098 101 652
التجارة	3 827	0,44	882 383 573
الصيد البحري	820	0,09	101 097 887
الإجمالي	877 526	100	53 947 900 466
طبيعة التمويل	عدد القروض الممنوحة	%	مناصب الشغل المستحدثة
شراء المواد الأولية	793 918	90,47	1 177 691
إنشاء مشروع بتمويل ثلاثي	83 608	9,53	126 177
الإجمالي	877 526	100	1 303 868

المصدر : Bulletien d'information statestique de PME n33,30/06/2018

إضافة إلى الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة ، فهي تقدم دعم آخر خاصة ما يتعلق بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية التكوين للأشخاص المستفيدين و حسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم في مجال التسيير و التعليم المالي العام بـ 376 191 مستفيد ، بالإضافة إلى الدعم المتمثل في تسويق منتجاتهم من خلال تنظيم الوكالة لصالونات عرض حيث إستفاد منها 263 25 مؤسسة صغيرة .

3- تقييم الوكالة الوطنية الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) من حيث التمويل والنتائج المحققة :

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المزايا التي تقدمها، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها ، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقارالصناعي ، والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (II - 13) : عدد المشاريع الممولة من وكالة ANDI - منذ تأسيسها إلى غاية 2018/12/31 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الدعم (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 568	2,33	343 583	2,15	64 532	4,69
البناء	11 958	17,75	1 453 214	9,10	254 728	18,53
الصناعة	14 991	22,26	9 412 447	58,91	630 769	45,88
الصحة	1 215	1,80	276 861	1,73	30 569	2,22

[1] موقع وكالة تسيير القرض المصغر : https://www.anjem.dz.

النقل	29 270	43,45	1 166 583	7,30	158 912	11,56
السياحة	1 565	2,32	1 538 909	9,63	94 565	6,88
الخدمات	6786	10,07	1 337 980	8,37	132 391	9,63
التجارة	2	0,00	10 914	0,07	4 100	0,30
الإتصالات	5	0,01	436 322	2,73	4 348	0,32
الإجمالي	**67 360**	**100**	**15 976 813**	**100**	**1 374 914**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشريات الموقع الرسمي للوكالة http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissement

يلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منذ تأسيسها إلى نهاية سنة 2018 والتي قامت بدعمها و تمويلها بلغت 67 360 م ص م بقيمة مالية إجمالية 15 976 813 مليون دج، مستحدثة بذلك 1 374 914 منصب شغل ، كما أن إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنجزة في قطاع النقل عرفت هيمنة من حيث العدد بنسبة 43,45 % من إجمالي المشاريع ليليه قطاع الصناعة بنسبة 22,26 %، و الذي إحتل الصدارة من حيث المبلغ المالي و مناصب الشغل المستحدثة بنسب 58,91 % و 45,88 % على التوالي، و إحتل قطاع البناء المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع و مناصب الشغل المسحدثة بنسبة 17,75 % 18,53 % على التوالي ، أما القطاعات الأخرى لا تتعدى نسبة إنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11 % من إجمالي عدد المشاريع . فحسب طبيعة النشاط نلاحظ أن توجهات الوكالة قد كانت منصبة نحو دفع عجلة التنمية بقطاع النقل و الصناعة و البناء .

و تجدر الإشارة بناءا على نشريات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى أن حوالي 98,87 % من المشاريع الممولة تعود للقطاع الخاص و الباقي يعود للقطاع العام و المختلط ،كما يهيمن الإستثمار المحلي الممول من طرف الوكالة على الإستثمار الأجنبي بنسبة 98,58 % و 1,42 % على التوالي ، حيث ترتكز أغلب المشاريع في المناطق الشمالية بنسبة 67 % ، في حين فإن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 12% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة ، أما باقي المناطق لا تتعدى نسبة المشاريع المنجزة فيها 4 % لكل منها .

المبحث الثالث : مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني و التنمية المحلية .

مما لا شك فيه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أشكالها أصبحت تحتل مكانة هامة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و التنمية المحلية لمختلف دول العالم ، و هذا باعتبارها قطاعا حيوي في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق ، و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار. وذلك نظرا للمكانة التي يكتسيها القطاع من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل،والجزائر كغيرها من الدول ساهمت بدعم هذا القطاع لتنويع إقتصادها و تحسين المؤشرات الإقتصادية التنموية إلا أنه يعاني من بعض العراقيل و المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة .

المطلب الأول : مساهمة م ص م في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و ترقية الصادرات .

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام : يعتبر الناتج الداخلي الخام بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الاقتصادي الذي ينعكس بالضرورة على التنمية المحلية في جانبها الإقتصادي ، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لغرض تبيان مدى مساهمته في تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر نورد الجدول الآتي :

جدول رقم (II - 14) : تطور مساهمة PME في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (2010- 2016) .

الوحدة: مليار دج

الطابع القانوني / السنوات	حصة القطاع العام في PIB		حصة القطاع الخاص في PIB		المجموع
	القيمة	%	القيمة	%	
2010	827,53	15,02	4 681,68	84,98	5 509,21
2011	923,34	15,23	5 137,46	84,77	6 060,80
2012	793,38	12,01	5 813,02	87,99	6 606,40
2013	893,24	11,70	6 741,19	88,30	7 634,43
2014	1 187,93	13,90	7 338,65	86,10	8 526,58
2015	1 313,36	14,22	7 924,51	85,78	9 237,87
2016	1 414,65	14,23	8 529,27	85,77	9 943,92

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

Bulletin d'information statistique de la PME, N° 18-32 ,Edition2008-2018 sur le site : www.mdipi.dz

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر،حيث إرتفع من 4 681,68 مليار دج سنة 2010 إلى 8 529,27 مليار دج سنة 2016 ،كما يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة،تراوحت بين بـ 84,98 % و 88,30 % من الناتج الداخلي الخام، في حين القطاع العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشارك بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 16 % ، إذ تراوحت قيمة مساهمته في الناتج الداخلي الخام بـ 827,53 مليار دج سنة إلى 1 414,65 دج سنة 2016 ،وهذا راجع إلى سياسة الخوصصة التي إعتمدتها الجزائر المسايرة للإنفتاح الإقتصادي و نظام إقتصاد السوق الذي نتج عنه فتح باب الإستثمار أمام الخواص و بالتالي نتج عنها تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة : للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات .إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإنتاجية منها بخلق قيمة مضافة تساهم في دعم وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

والجدول الآتي يبين مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط :

جدول رقم (II - 15) : تطور مساهمة PME في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط للفترة (2013- 2016) . الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	2012		2013		2014		2015		2016	
	V.A	%	V.A	%	V.A	%	V.A	%	V.A	%
الزراعة .										
خاصة	1411,76	99,30	1612,94	99,10	1758,18	99,25	1918,67	99,09	2125,39	**99,30**
عامة	9,93	0,70	14,81	0,91	13,31	0,82	17,70	0,91	14,90	0,70
مجموع	**1421,69**	**100**	**1627,67**	**100**	**1771,49**	**100**	**1936,37**	**100**	**2140,29**	**100**
البناء و الأشغال العمومية .										
خاصة	1232,67	87,35	1344,40	86,06	1438,51	83,15	1513,60	81,78	1653,22	83,08
عامة	178,48	12,65	217,71	13,94	291,68	16,85	337,16	18,22	336,81	16,92
مجموع	**1411,15**	**100**	**1562,10**	**100**	**1730,19**	**100**	**1850,76**	**100**	**1990,03**	**100**
النقل و المواصلات .										
خاصة	881,06	80,44	1209,33	83,80	1299,57	83,52	1401,42	84,38	1488,85	82,85
عامة	214,21	19,56	233,80	16,20	256,50	16,48	259,33	15,62	308,12	17,15
مجموع	**1095,27**	**100**	**1443,12**	**100**	**1556,07**	**100**	**1660,75**	**100**	**1796,97**	**100**
خدمات للمؤسسات .										
خاصة	123,05	79,71	139,10	80,65	142,07	72,57	155,20	72,35	157,00	68,58
عامة	31,32	20,29	33,37	19,35	53,70	27,43	59,32	27,65	71,92	31,42
مجموع	**154,37**	**100**	**172,47**	**100**	**195,77**	**100**	**214,52**	**100**	**228,92**	**100**
الفندقة و الإطعام .										
خاصة	114,90	82,70	146,27	84,02	155,49	82,27	172,34	80,99	192,47	80,07
عامة	24,04	17,30	27,82	15,98	33,50	17,73	40,44	19,01	47,92	19,93
مجموع	**138,94**	**100**	**174,1**	**100**	**188,99**	**100**	**212,78**	**100**	**240,39**	**100**
الصناعات الغذائية .										
خاصة	232,20	87,25	249,17	87,28	288,98	87,39	307,36	86,90	340,77	87,47
عامة	33,93	12,75	36,30	12,72	41,71	12,61	46,35	13,10	48,80	12,53
مجموع	**266,13**	**100**	**285,48**	**100**	**330,69**	**100**	**353,71**	**100**	**389,57**	**100**
صناعة الجلود .										
خاصة	2,38	89,47	2,37	89,43	2,55	89,16	2,50	89,93	2,45	86,57
عامة	0,28	10,53	0,27	10,19	0,31	10,84	0,28	10,07	0,38	13,43
مجموع	**2,66**	**100**	**2,65**	**100**	**2,86**	**100**	**2,78**	**100**	**2,83**	**100**
التجارة و التوزيع .										
خاصة	1555,29	94,17	1759,60	94,07	1956,31	94,50	2126,50	94,12	2205,22	94,19
عامة	96,25	5,83	110,98	05,93	113,76	05,50	132,83	05,88	136,01	05,81
مجموع	**1651,55**	**100**	**1870,60**	**100**	**2070,07**	**100**	**2259,33**	**100**	**2341,23**	**100**

source : bulletin d'information statistique de PME ; mai 2018 ,N°32 ;p : 32.

من خلال الجدول نلاحظ تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة (2012 – 2016) في تزايد مستمر و في كل قطاعات النشاط ، حيث تحتل مساهمة قطاع التجارة و التوزيع ذات الطابع الخاص الصدارة في تكوين القيمة المضافة ، حيث إرتفعت من 1555,29 مليار دج سنة 2012 إلى 2205,22 مليار دج سنة 2016 ، ليليه قطاع الزراعة ثم البناء و الأشغال العمومية ، كما أن معطيات الجدول توضح لنا نقطة مهمة وهي ضعف مساهمة فروع الأنشطة الصناعية والإنتاجية في الرفع من القيمة المضافة سواءا بطابعها الخاص أو العام ، خاصة بالنسبة للصناعة الغذائية وصناعة الجلود مقارنة بمساهمة الأنشطة غير الإنتاجية كالخدمات والتجارة وهذا يعني توجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للاستثمار بقوة في الأنشطة التجارية. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القطاع الخاص لها دور كبير في تحقيق قيمة مضافة عالية حيث تشارك بنسب معتبرة في تكوين القيمة المضافة و التي تراوحة نسبتها بين 80 % و 95 % خلال نفس الفترة بينما القطاع العام لا تتعدى نسبة مشاركته 13 %. وهذا راجع إلى سياسةالخوصصة التي إنتهجتها الجزائر و فق معايير إقتصاد السوق .

3 - مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات :

تبين الصادرات الإمكانات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني ، و إن ما يميز هيكلة صادرات الجزائر هو سيطرة المحروقات بنسبة 97 % ،لكن وبعد الصدمة النفطية التي أصابت أسواق النفط العالمية ،فقد انصب اهتمام السلطات العمومية في إيجاد بدائل للمحروقات وذلك من خلال البحث على تشجيع نشاطات ووضع برامج خاصة تحث على التصدير خارج قطاع المحروقات ،و لتحليل مساهمة م ص م في التصدير نحاول التعرف على واقع الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (II - 16):مساهمة م ص م في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة : مليون دولار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	2026	2165	2582	1969	1781	1930	2830
إجمالي الصادرات	71866	65917	62886	34668	28883	35191	41168
النسبة	**% 2,9**	**% 3,3**	**% 4,1**	**% 5,7**	**% 6,2**	**% 5,5**	**% 6,9**

Source : CNIS (centre national sur l'information statistique des douanes) .

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر لكنها سجلت تراجعا سنة 2015، 2016 ،وعادت لترتفع بداية من سنة 2017 ،كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 2018 ما نسبته 6,9 %، أي ما يعادل 2.83 مليار دولار مسجلة انخفاض قدره ، أما عن تشكيلة الصادرات خارج المحروقات فهي تتكون أساسا من المواد النصف مصنعة و التي تشكل 4,5 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1,85مليار دولار، مواد غذائية بنسبة % 1,13 من إجمالي الصادرات أي 465 مليون دولار، مواد خام بنسبة 0,58 % أي ما قيمته 238 مليون دولار و الباقي يتمثل في تجهيزات صناعية ومواد استهلاكية بنسبة 0,29 % و % 0,06 على التوالي .

من التحليل السابق واستنادا إلى خصائص المؤ ص و م الوطنية والمتمثلة في هيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع وتمركز أغلبية المؤسسات في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير " 8,95 % من المؤسسات تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية"، يمكن القول أن مساهمة المؤ ص وم في التصدير جد ضئيلة خصوصا إذا ما قورنت بدول مجاورة فمثلا في المغرب تقدر مساهمتها في التصدير أكثر من 30 % و% 90 تونس بنسبة 80 % 90 % من المؤسسات المصدرة تقوم بالمقاولة من الباطن "Sous-traitance".

كما نشير إلى أن عدد المؤسسات المصدرة في الجزائر قدر بـ 727 مؤسسة في 2017 ، في حين عدد المؤسسات المصدرة في فرنسا في 2016 قدر ب 224100 مؤسسة منها 95 % م ص م ، وفي ألمانيا 310000 مؤسسة و 80 % منها م ص م [1].

من خلال هذا العرض يمكن القول أن أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازال ضعيفا بالرغم من كل الإصلاحات المتخذة لتطويره وترقيته وهذا يعود لعدة عراقيل وقيود سنتعرف عليها في المطلب الثالث من هذا المبحث .

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية .

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير اليد العاملة :

أعطت الدولة مجالا واسعا من خلال منح التسهيلات و وسائل الدعم المختلفة لترقية روح المبادرة عند الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما تمخض عنه دور هام وفعال وحيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية المحلية ويتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة،وللوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة لتوفير مناصب الشغل نورد الجدول الآتي:

جدول رقم (II - 17) : تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة (2012- 2018) .

السنة	عدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير %
2012	1 848 117	/	/
2013	2 001 892	153 775	8,32
2014	2 157 232	155 340	7,76
2015	2 371 020	231 788	9,91
2016	2 540 698	169 678	7,16
2017	2 655 470	114 772	4,52
2018	2 690 246	34 776	1,32

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

Bulletin d'information statistique de la PME, N° 18-22-25-32-33 ,Edition2008-2018 sur le site : www.mdipi.dz

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر و يساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل إذ وصل عدد العمال في هذا القطاع بنهاية السداسي الأول لسنة 2018 إلى 246 690 2عامل نظرا لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو ما يؤكد الدور الذي بات يلعبه هذا القطاع في دفع عجلة التنمية عبر بوابة تقليص نسبة البطالة.، لكن عرفت نسبة التغير إنخفاضا سنة 2016 بـ 2,75 % مقارنة بسنة2015 حيث واصل الإنخفاض حتى السداسي الأول 2018 و نتوقع إستمرار الإنخفاض، ويعود ذلك إلى نسبة كبيرة من المؤسسات المنشأة بعد سنة 2016 هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من10 عشرة عمال بالإضافة إلى أزمة النفط التي عرفتها الجزائر منتصف سنة 2014 التي أدت إلى ضعف مخصصات تمويل هذا القطاع .

[1] بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 19 ، 2018 ، ص: 282 .

جدول رقم(II - 18): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل للفترة (2012- 2018)

السنة	عدد م ص م	عدد العمال	تطور عدد م ص م		تطور العمالة		متوسط العمالة لكل مؤسسة
			المطلق	النسبي	المطلق	النسبي	
2012	711 832	1 848 117	52 523	12,11	123 920	12,83	2,36
2013	777 818	2 001 892	65 986	15,21	153 775	15,92	2,33
2014	852 052	2 157 232	74 234	17,11	155 340	16,08	2,09
2015	943 569	2 371 020	91 517	21,09	231 788	22,13	2,34
2016	1 022 621	2 540 698	79 052	18,22	169 678	17,56	2,15
2017	1 074 503	2 655 470	51 882	11,96	114 772	11,88	2,21
2018	1 093 170	2 690 246	18 667	04,30	34 776	03,60	1,86
المجموع			**433 861**	**100**	**966 049**	**100**	**2,23**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

Bulletin d'information statistique de la PME, N° 18-22-25-32-33 ,Edition2008-2018 sur le site : www.mdipi.dz

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن كل 100 مؤسسة صغيرة و متوسطة منشأة وفرت 223 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة (2012- نهاية السداسي الاول 2018)، كما أن مناصب العمل المستحدثة في تزايد مستمر ، لكنه يتضح عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة ، حيث لا تتناسب الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الزيادة في مناصب العمل المستحدثة خلال هذه الفترة ، حيث سجلت سنة 2013 معدل 233 لكل 100 مؤسسة منشأة و في سنة 2014 إنخفض معدل التوظيف إلى 209 لكل 100 مؤسسة منشأة بالرغم من تسجيل زيادة مرتفعة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بسنة 2013 ،و هو ما يعني أن معظمها مؤسسات مصغرة عاجزة عن إستيعاب أكثر من عامل، كما نلاحظ إنخفاض في معدلات العمالة سنة 2016 ، لكنه عاد ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 ، ووصل إجمالي الزيادة في العمالة إلى 049 966 مقابل 861 433 مؤسسة منشأة خلال الفترة المدروسة . وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت " من 27,30 % سنة 2001 إلى 11,2 % سنة 2015 ، حيث أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي التشغيل عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 7,4 % سنة 2001 إلى 21,2 % سنة 2005 ، و15 % سنة 2010 ، لتصل إلى 20 % سنة 2015 "[1]، ولكنها تبقى ضعيفة الذي يحققه هذا القطاع في الدول فحسب (Ayyagari, Beck and Demirguç-Kunt2003) تساهـــم م ص م بنسبة 65 % من مناصب العمل الكلية في الدول ذات الإيراد العالي بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الإيرراد المتوسط و المنخفض 55 % ، 33 % على التوالي ، و على سبيل المقارنة تقدر نسبة مساهمة م ص م في إجمالي التشغيل 56 % في تونس،50 % المغرب ،جنوب إفريقيا 60 % ، 76 % تركيا ، 67 % لدول الإتحاد الأوروبي [2].

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستغلال الموارد المحلية :

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية لإقتصاد أي دولة، و في هذا الخصوص تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات الإقتصادية الموزعة على كافة المناطق الجغرافية و الممكن استغلالها

[1] http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-.html

[2] Ayyaggari, Beck and Demirguc-kunt, Small and Medium Entreprises across the Globe : A new data base , 2003, P :27-28

خدمة للتنمية المحلية. ومن خلال توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط ، نلاحظ ضعف عددها في القطاع الفلاحي و السياحي و الطاقوي ، إذ لا تتجاوز نسبتها 05 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا ما يؤكد على ضعف مساهمة م ص م في إستغلال الموارد المحلية مقارنة بما تسخر به الجزائر من إمكانيات هامة في المجال الفلاحي ، السياحي و الطاقوي .

المطلب الثالث :العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنميةالمحلية و المساهمة في التنويع الإقتصادي ، وسوف نذكر أهمها في النقاط التالية :

1- العراقيل الإدارية :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من عراقيل كبيرة فيما يتعلق بالحصول على قبول و ترقية المشروع، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيد، و هذا ما يثبط من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز بالديناميكية.

فالحركية الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصطدم بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة ، التي تستوجب عشرات التراخيص و الموافقات و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال ، و هذا ما لا يعكس الإرادة السياسية المشجعة للإستثمار في هذا القطاع، فهياكل الدولة لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بسرعة و بكفاءة عالية، و لعل ذلك يعود إلى :

• مشكلة الذهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته؛

• نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

• السرعة في اتخاذ القرارات و إصدار النصوص ، لم يواكبها شيء مماثل في أداء و تفعيل الجهاز التنفيذي.

فحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسةصغيرة و متوسطة في الجزائر يتراوح بين 06 أشهر و 03 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع، وفي البرازيل بين 04 و 07 أسابيع، و بين أسبوع و 26 أسبوع في إسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و 04 أسابيع [1].

• قيود بيئة الإستثمار حيث أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الإستثمار و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن ،وهذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي " Doing Business " ،حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 اقتصاد حسب مقياس الأداء لسنة 2005 إلى المرتبة 186/136 لسنة 2010، ثم المرتبة 189/163 لسنة 2016،لتكسب 7 أماكن و تحتل المرتبة 156 من أصل 190 إقتصاد لسنة 2017 ،وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كالحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، وتسديد الضرائب.

[1] Michel Marchesny et Karim Messeghem**, Cas de stratégie de PME**, Edition EMS, Paris, P : 08

جدول رقم (II - 19) : مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب في مجال إنشاء م ص م لسنة 2017.

الإقتصاد	ترتيب سهولة ممارسة الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الأيام	التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
الجزائر	156	12	20	11,1
المغرب	68	04	9,5	9,7
تونس	77	09	11	4,7

Source : Doing Business 2017

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة مقارنة بالمغرب وتونس، يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يتطلب 12إجراء وهو أكبر من تونس9 إجراءات وثلاث أضعاف ما يحدث في المغرب (04 إجراءات)، بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 20 يوم في الجزائر، بينما في تونس والمغرب فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، وبالتالي يمكن القول أن ثقل الإجراءات، ارتفاع التكاليف والآجال،غياب الشفافية، الرشوة والفساد تعتبر من أهم العوامل التي تقف أمام ترقية الاستثمار الخاص وتطوير المؤ ص و م .

2- العراقيل المتعلقة بالتمويل :

تعد إشكالية التمويل أمرا جوهريا و حيويا، و مرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الإ ستثمارية خاصة في مرحلة الإنطلاق ، و رغم ذلك فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل النظام المصرفي الحالي تعاني من العديد من الصعوبات و العراقيل، تعود أساسا إلى :

- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، و مركزية إتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

- صعوبة الحصول على القروض من القطاع البنكي و هذا نظرا لكون عملية إقراض هذه المؤسسات ذات خطر مرتفع بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل.

- إفتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الخبرة التنظيمية و الإدارية يؤدي إلى تقديم دراسات جدوى غير دقيقة، و هذا ما يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.

- إرتفاع أسعار الفائدة المطبقة غير الملائمة لظروف هذا النوع من المؤسسات التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى تستطيع السداد .

فحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات2011 سنة والذي شمل 71 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة ،3,3 % فقط من المؤسسات" تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 83,2 % من المؤسسات(كل القطاعات) تعتمد على أموالها الخاصة ، 4 % من إجمالي المؤسسات استفادوا من الوكالات الوطنية للدعم المالي ،ويمكن أن نرجع إلى عدة أسباب منها :شروط الإقراض والضمانات المطلوبة، ثقل الإجراءات PME هذا الصعوبات التمويلية التي تعاني منها وطول مدة معالجة ملفات القرض، ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف الهندسة المالية وعدم توفر منتجات مالية تلاءم طبيعة م ص م، عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل م ص م .

3- العراقيل المتعلقة بالتسويق :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، و بينها و بين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة، و يعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها :

- عدم الإلمام بمبادئ التسويق، يؤدي إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجودة السلع و الخدمات التي ينتجها.

- نقص الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج و تنشيط المبيعات، مثل الإشتراك في المعارض و الإعلان في المجلات و الجرائد و التلفزيون، و إقامة إتصالات وثيقة مع الأسواق و منافذ التسويق البعيدة .

- الإفتقار إلى الوعي التسويقي و نقص كفاءات رجال البيع و التسويق، و قصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار و طبيعة السلع و الخدمات المنافسة .

- ضعف الحماية للمنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تذرعا بالحرية الاقتصادية و شروط تحرير التجارة .

- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة.

- إنتشار القطاع غير الرسمي الذي يفقد الكثير من مقمومات المنافسة الغير متكافئة في السوق .

4- العراقيل المتعلقة بالرسوم الجمركية :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي .

5- العراقيل المتعلقة بالعقار الصناعي :

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين 03 و 05 سنوات . فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية، حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره [1] .

[1] ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص : 65 .

6- صعوبات ذات طابع هيكلي :

- غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية، ومنه عدم اعتماد المؤسسات الكبيرة على م ص م كمكملة لأنشطتها.
- غياب معطيات عن حجم و نوعية المؤسسات المتواجدة في السوق والمؤسسات المطلوبة والمنافسة التي يجب إنشاؤها للمساهمة في التنمية الشاملة وتغطية احتياجات السوق المحلية.
- نقص اليد العاملة المؤهلة :خبراء في الإدارة، التسيير، تقنيين المؤهلين...إلخ.
- عدم وجود معاهد متخصصة في التكوين وضعف البرامج المعتمدة.
- عدم التوافق بين التكوين المقدم من طرف الجامعات والاحتياجات الحقيقة للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الإدارة،التسيير، التسويق ... إلخ.
- عدم وجود نظام معلومات وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية.
- نقص المعطيات ودراسات السوق (الوطني، الجهوي، المحلي) .

خلاصة الفصل :

نخلص في هذا الفصل إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قد مرت بعدة مراحل ،فبعدما كانت مهمشة و ثانوية في ظل تبني الخيار الاشتراكي، بدأ القطاع الخاص يشهد إعادة الاعتبار نسبيا في مرحلة المخططات التنموية، و التراجع عن سياسات الصناعات الضخمة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، حيث توج ذلك بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 ، ثم القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 و 2017، و مختلف الأجهزة المدعمة لها المتمثلة في الوكالات الوطنية و هيئات المساعدة في الحصول على التمويل البنكي ، و هذا يدل على الإهتمام المتزايد للسلطات العمومية لهذا القطاع، و من خلال الإحصائيات المتاحة وجدنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكاد يكن خاص(99 %) تنشط أغلبيتها في قطاع الخدمات و الحرف التقليدية ، مع وجود فروقات معتبرة بين الشمال و الهضاب العليا و الجنوب . كما عرفت مساهمة القطاع في التنمية المحلية تطورا إيجابيا و المترجم في إحصائيات توفير اليد العملة ، و الزيادة في خلق القيمة المضافة و المشاركة في تكوين الناتج الداخلي الخام ، إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة حيث أن متوسط ما توظف كل مؤسسة يتراوح بين 2 و 3 عمال ، و يمكن القول أن أداء قطاع المؤ ص و م مازال ضعيف ولم يحتل بعد هذا القطاع المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات المتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات .

و بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في سبيل نمو و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أنها تواجه عدة مشاكل تتعلق أساسا بوجود صعوبات إدارية و بيروقراطية و عراقيل مالية و تسويقية و كذا المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي من الإندماج و المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي و التنمية المحلية .

الفصل الثالث :

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"- فرع ولاية غليزان -

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي ، وذلك بالتقرب من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – فرع غليزان – ، لإبراز الدور الذي تلعبه في تسهيل عملية إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال أشكال الدعم المالي و الإمتيازات الممنوحة لأصحاب المشاريع ، مع مرافقة الشباب البطال ، ليصبح فاعل حقيقي في عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لخدمة التنمية المحلية في المجتمع ، بالإضافة إلى عرض مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المستوى المحلي ، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية التنمية المحلية .

و عليه قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب - فرع ولاية غليزان - حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

المبحث الثاني : المر افقة كآلية لتسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ..

المبحث الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غليزان – في التنمية المحلية .

المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

(Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes –ANSEJ)

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات الداعمة في إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويلها و مرافقتها ، و سنحاول في هذا المبحث من خلال تربصنا على مستوى فرع ولاية غليزان بالتعرف على نشأتها و شروط الإستفادة من خدماتها و أهم المتدخلين في عملها ، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي و أشكال الدعم المالي و التسهيلات التي تقدمها الوكالة .

المطلب الأول : التعريف بالوكالة ، مهامها و شروط الإستفادة من خدماتها و أهم المتدخلين في عملها .

بعد فشل جهاز الإدماج المهني للشباب الذي تأسس طبقا للمرسوم رقم 09-143 المؤرخ في في 22 ماي 1990 والذي كان يهدف إلى إنشاء تعاونيات الشباب وذلك بمنحهم إعانات وقروض بنكية، وضعت الدولة جهاز يخلفه سمي بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، محاولة منها تحقيق ما لم يحققه الجهاز السابق .

1- التعريف بالوكالة و مهامها :

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و تحقيق الأهداف الأهداف الإقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة و المشاركة في التنمية المحلية،حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،و يعتبر جهاز ذو مقاربة إقتصادية، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلالالمرافقة لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لإنتاج السلع والخدمات ،كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي . ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير عام ، وتزود بمجلس للمراقبة حيث يقترح المدير العام تنظيم الوكالة و يصادق عليه مجلس التوجيه .

و فيما يخص فرع الوكالة لولاية غليزان فهو يقع بشارع محمد خميستي داخل مقر الولاية القديم ، و كان تاريخ بداية نشاطه في 03 أفريل 1998 و تتفرع منه 3 ثلاثة ملاحق ببلديات (وادي ارهيو ، عمي موسى ، يلل) .

و تتولى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المهام الآتية :

- دعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها ؛
- تبلغ الشباب ذوى المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها ؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إستحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا .
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض .
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعةإنجاز المشاريع و إستغلالها .
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

2- شروط الإستفادة من خدمات الوكالة :

2-1- بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة : يستفيد من إعانة الوكالة، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية :

✓ أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار(3) ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 40 سنة كحد أقصى.

✓ أن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ذو ملكات معرفية معترف بها.

✓ أن يقدم مساهمة مالية شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

✓ ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

وتتمثل شروط التأهيل في حالة إستثمار التوسيع في :

✓ جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية و 6 في المناطق الخاصة.

✓ تسديد نسبة 70 % من القرض البنكي.

✓ تسديد كامل القرض في حالة تغير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي .

✓ تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي .

✓ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.

✓ تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسةالصغيرة و المتوسطة .

2-2- بالنسبة للاستفادة من القرض البنكي :

✓ طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض .

✓ يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.

✓ لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الوكالة إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض .

✓ كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض .

3- أهم المتدخلين في عمل الوكالة : و تتمثل في الصناديق التابعة للوكالة ومن بينها نجد :

♦ **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب :** تم إنشائه في 30 ديسمبر 1996 ، وهو مكلف بتمويل المشاريع لترقية تدعيم الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك والمؤسسات المالية .

♦ **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار المنوحة للشباب ذوي المشاريع :** تم إنشاؤه في 09 جوان 1998 حسب المرسوم التنفيذي رقم 200/98، وتم تعديله وتكميله بالمرسوم التنفيذي رقم/ 106/03 المـــؤرخ فـــي 5مارس 2003 والمرسوم التنفيذي 289/03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 ،ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث يتكفل بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والموجهة للشباب أصحاب المشاريع المنخرطين في الصندوق و المستفيدين من التمويل الثلاثي فقط .

تتشكل موارد الصندوق من : مساهمة الخزينة العمومية، مساهمة البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة، مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المنخرطين المقترضين المستفيدين من القروض المتعلقة بإحداث النشاطات، عائد التوظيفات المالية للأموال الخاصة أو الاشتراكات أو المنح المحصلة، الهبات والوصايا و الإعانات المخصصة للصندوق .

ينخرط أصحاب المشاريع في هذا الصندوق بعد تبليغ الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه، و يقوم بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي، والذي تقدر نسبته سنويا بـ 0,35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك على أساس ثماني أقساط سنوية و هي مدة إسترداد القرض.

يكمل الصندوق الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين إلى البنوك من خلال رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك أو المؤسسات المالية، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رهن الأجهزة المتنقلة و تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك .

-**كيفية التعويض :**يتدخل الصندوق بناءا على طلب من البنك بعد عدم دفع ثلاث أقساط من الدين، يقوم بالتحقق من عجز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عن دفع مستحقاتها على أن يكون العجز خارج عن إرادة صاحب المشروع (غير متعمدة) ، يعوض الصندوق البنك في حدود 70 % من مبلغ الدين الباقي (أصل القرض + الفوائد) و الباقي يقع عاى عاتق صاحب المشروع.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة " ANSEJ " – فرع ولاية غليزان .

تسير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح، ويأتي على رأس الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة، والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة، المتمثلة

في :مصلحة المرافقة، مصلحة المحاسبة والمالية، مصلحة الإدارة والوسائل، مصلحة الإعلام الآلي والإحصاء، مصلحة المتابعة والمنازعات والتحصيل .

الشكل رقم (III - 1) : مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - وكالة غليزان -

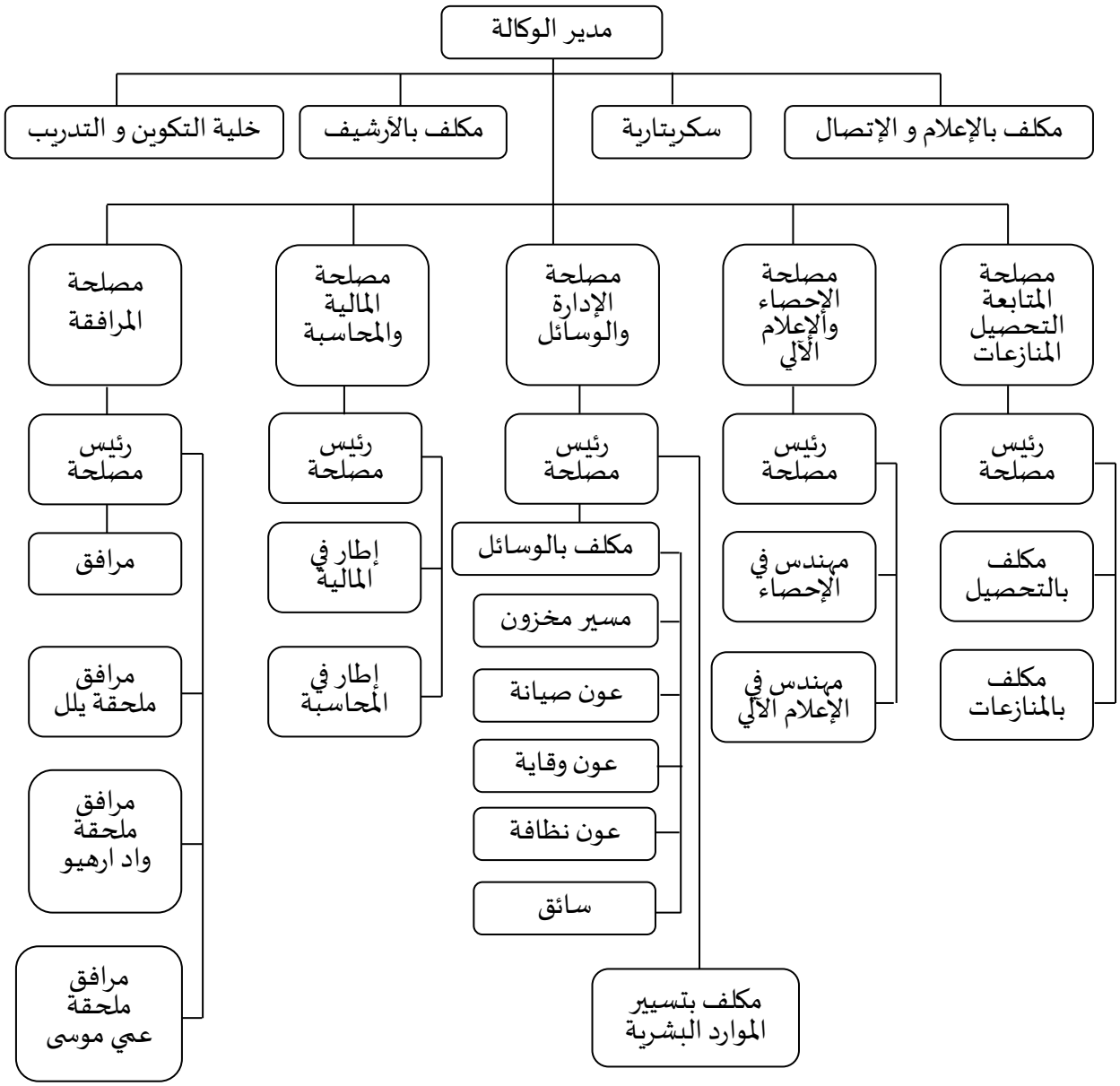

مصدر : من إعداد الطالب حسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANSEJ وكالة غليزان .

- **المدير** : هو المسؤول الأول عن سير فرع الوكالة و المسير العام في كل ما يخص الموظفين و الشباب حاملي المشاريع و غيرها من المهام داخل و خارج فرع الوكالة ، وهو أحد أعضاء لجنة قبول و تقييم المشاريع .

- **سكرتارية :** مهامها مساعدة المدير على تهيئة البيئة الإدارية التي تمكنهم من التفرغ التام للأعمال المكتبية التي يتكرر حدوثها يوميا في المكتب ، من خلال توفير الخدمات و المعلومات في المجالات الفنية و المكتبية بالإضافة إلى القيام بالأعمال الروتينية لتخفيف الأعباء عن المدير .

- **مكلف بالأرشيف : الحفاظ على المستندات و الوثائق المتعلقة بمهام الوكالة .**

- **مكلف بالإعلام و الإتصال :** مهمته إستقبال و توجيه الشباب أصحاب المشاريع و توجيهم ، و تسيير خطوط شبكة الهاتف داخل و خارج الوكالة .

- **مكلف بالتكوين و التدريب :** يعمل على تأهيل و تدريب الشباب أصحاب المشاريع خلال دورات تكوينية في عدة مجالات (قانونية ، جبائية ، تسويقية ومالية ...) .

- **مصلحة الإدارة و الوسائل :** بالنسبة للإدارة لها دور داخلي يتمثل في تنظيم علاقة الإدارة بالموظفين و الحفاظ على تطبيق النظام الداخلي لفرع الوكالة ، وخارجيا تعتبر همزة وصل بين فرع الوكالة و المحيط الخارجي (الملاحق المديرية العامة ، البنوك ...)، أما بالنسبة للوسائل فتعتبر مسؤولة عن توفير المعدات ، العتاد ، التجهيزات المكتبية ، صيانة... إلخ .

- **مصلحة الإعلام الآلي و الإحصاء :** تشرف على النظام المعلوماتي و العمل على جمع و تخزين المعلومات والبيانات من المحيط الداخلي و الخارجي لفرع الوكالة ، و تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدين ، بالإضافة إلى توفير المعلومات و الإحصائيات و البيانات الخاصة بحصيلة نشاط الوكالة .

- **مصلحة المرافقة :** دورها متابعة و مرافقة أصحاب المشاريع بداية من مرحلة وضع الملف إلى غاية بداية نشاط المؤسسة (مرحلة الإستغلال) ، وهي مشكلة من رئيس مصلحة يكون مسؤول عن مرافق الفرع و 03 مرافقين لملحقة (يلل ، عمي موسى ، وادي إرهيو) .

- **مصلحة المالية و المحاسبة :** تشرف على مختلف العمليات المالية من تمويل و مسك المحاسبة الشهرية للوكالة الخاصة بحسابات الإستغلال ، التمويل ، التحصيل .

- **مصلحة المتابعة ، المنازعات و التحصيل :** العمل على تحصيل الديون بجميع الوسائل ، و كذا مراقبة ومتابعة المستفيدين و التأكد من عدم قيامهم بأي تجاوزات و مخالفات ، وفي حالة حدوثها فهذه المصلحة هي المسؤولة بإسم فرع الوكالة بتسوية النزاعات و الخلافات بين الفرع و المستفيدين (أصحاب المشاريع) .

المطلب الثالث : أشكال الدعم المالي و التسهيلات التي تمنحها الوكالة :

إن هدف الوكالة هو التخفيض من حدة البطالة في طبقة الشباب، و الاستفادة من كفاءتهم و خبرتهم،ثم ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، و زيادة ثروة البلاد في المرحلة الثانية من خلال المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية .

و حتى يتم ذلك في أحسن الظروف، تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم إعانات مالية و إمتيازات جبائية للشباب المقاول، من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة من جهة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

1- صيغ التمويل : تعرف الوكالة صيغتين :

- **التمويل الثنائي :** يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وفق مستويين .
- **التمويل الثلاثي :** ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، و يتعلق بمستويين.

جدول رقم (III - 1) : الهيكل المالي لصيغ التمويل المقدمة من طرف " ANSEJ " .

<table>
<tr><th colspan="5">التمويـــل الثنائـــي</th></tr>
<tr><th colspan="5">المستوى الأول : قيمة الإستثمار أقل من 000 000 5 دج</th></tr>
<tr><td colspan="3">المساهمة الشخصية</td><td colspan="2">قرض الوكالة (بدون فائدة)</td></tr>
<tr><td colspan="3">% 71</td><td colspan="2">% 29</td></tr>
<tr><th colspan="5">المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 001 000 5 دج إلى 000 000 10 دج</th></tr>
<tr><td colspan="3">المساهمة الشخصية</td><td colspan="2">قرض الوكالة (بدون فائدة)</td></tr>
<tr><td colspan="3">% 72</td><td colspan="2">% 28</td></tr>
<tr><th colspan="5">التمويـــل الثنائـــي</th></tr>
<tr><th colspan="5">المستوى الأول : قيمة الإستثمار أقل من 000 000 5 دج</th></tr>
<tr><td colspan="2">المساهمة الشخصية</td><td colspan="2">قرض الوكالة (بدون فائدة)</td><td>القرض البنكي(</td></tr>
<tr><td colspan="2">% 01</td><td colspan="2">% 29</td><td>% 70</td></tr>
<tr><th colspan="5">المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 001 000 5 دج إلى 000 000 10 دج</th></tr>
<tr><td colspan="2">المساهمة الشخصية</td><td rowspan="2">قرض الوكالة (بدون فائدة)</td><td colspan="2">القرض البنكي</td></tr>
<tr><td>مناطق خاصة</td><td>مناطق أخرى</td><td>مناطق خاصة</td><td>مناطق أخرى</td></tr>
<tr><td>% 01</td><td>% 02</td><td>% 28</td><td>% 71</td><td>% 72</td></tr>
</table>

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان.

ونلاحظ من الجدول أن إجمالي نسبة المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة والذي يمكن اعتباره أيضا كمساهمة خاصة باعتباره يمنح دون فوائد، تصل في اغلب الحالات إلى حد 30 % ،و هذا ما يجعل الوكالة تضمن نسبيا التوازن المالي للمشروع .

كما نشير أنه بالنسبة لصيغة التمويل الثلاثي هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-103 حيث تم تخفيض المساهمة الشخصية من 5 إلى 1 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو أقل من 5 ملايين دج ،ومن 10 إلى 2 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع مابين 5 ملايين دج إلى 10 ملايين دج، هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مساهمة الوكالة بالقرض من25 إلى 29 % من تكلفة الاستثمار في المستوى الأول، ومن 20 الى 28 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني ، حيث تبقى المساهمة الشخصية ثابتة بـ 01 % في المناطق الخاصة (الهضاب العليا و الجنوب) و في المستويين الأول و الثاني .و تجدر الإشارة أن نسبة الفوائد للقروض البنكية مخفضة بنسبة 100 % خلاف على ماكانت عليه في إطار المرسوم التنفيذي رقم 11-103 .

أما بالنسبة أن لصيغة التمويل الثنائي نلاحظ أن أصحاب المشاريع الإستثمارية يتحملون العبئ أو التكلفة الناتجة عن إنسحاب البنوك بمفردهم ، وهذا ما يشكل عبئ كبير لهم مما يجعل الإقبال على هذه الصيغة قليل جدا بالمقارنة مع صيغة التمويل الثلاثي ، وهذا بسبب عدم قدرة أصحاب المشاريع الإستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم .

2- الإعانات المالية : إضافة إلى الدعم المالي بصيغة التمويل الثلاثي ، يستفيد صاحب المشروع زيادة على تمويل نشاطه من الإعانات الآتية :

- تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي بنسبة 100 % لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0 %) .

- قرض بدون فائدة بقيمة 500.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات ودهنها والتدفئة والتكييف والزجاج وميكانيك السيارات.

- قرض بدون فائدة يصل إلى 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي ،للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية مع زميل واحد أو أكثر، لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية،ومساعدي القضاء،والخبراء المحاسبين و مكاتب الدراسات التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية...الخ.

- قرض بدون فائدة 500.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات في مجال الخدمات و لجميع النشاطات بإستثناء تلك الخاصة بالمكاتب الجماعية .

*هذه القروض الثلاثة لا تجمع ، وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجأون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط .

2- الإمتيازات الجبائية : تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تسهيلات جبائية خلال مرحلتي إنجاز وإستغلال المشروع كالآتي :

♦ **مرحلة إنجاز (تنفيذ) المشروع :**

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية على للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

♦ **مرحلة إستغلال المشروع :** و تمنح الامتيازات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 03 ثلاث أو06 سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للهضاب العليا أو المناطق الخاصة أو 10 سنوات بالنسبة لمنطقة الجنوب، و تتمثل في :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع.

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، لمدة "3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتدءا من تاريخ الإستغلال .

- الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية ، و كذا عندما يتعلق موضوع المؤسسة الصغيرة والتوسطة بترميم الممتلكات الثقافية.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة سنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة .

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث "3 " سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي : 70 % خلال السنة الأولى، 50 % السنة الثانية ، 25 % خلال السنة الثالثة.

المبحث الثاني : المرافقة كآلية لتسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمر إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالعديد من المراحل تبدأ منذ ميلاد فكرة المشروع وجمع المعلومات على مستوى السوق والأصدقاء إلى تكوين أصحاب المشاريع، إلى غاية تسليم قرار منح الإمتيازات الخاصة بمرحلة الإستغلال من طرف الوكالة، ويتناول هذا المبحث سيرورة عملية المرافقة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع غليزان- في المطالب التالية :

- المرافقة عند إنشاء المشروع؛
- المرافقة عند توسيع المشروع .

المطلب الأول : المرافقة عند إنشاء المشروع .

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند إلتحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الإستقبال، وهي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستثمرين المحتملين، والذين يتراوح عددهم بين ستة إلى خمسة عشر فردا والمكلف بالدراسات ، وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة ومختلف الإعانات و التسهيلات الممنوحة لإنشاء مشاريعهم، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن أفكار مشاريعهم، وتنتهي هذه المرحلة بانتقال صاحب المشروع إلى مرحلة المقابلة الشخصية، ويتم فيها التحدث مطولا بينه وبين احد المكلفين بالدرسات(المرافق) عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف، وفي مرحلة أخيرة يتم إيداع الملف من طرف الشاب صاحب الفكرة ، والذي يضم بدوره الملفين الفرعيين التاليين :

✓ **الملف الإداري :** و يتكون من :

- طلب خطي (إستمارة محملة من موقع الوكالة) للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام الوكالة، ويكون ممضي من طرف الشركاء(نسختين)، ويوضح فيه نوع التمويل ثنائي أم ثلاثي؛
- شهادة ميلاد رقم 12
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل...)؛
- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع؛
- تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع، اذا كان سن المسير يتراوح ما بين 35 و 40 سنة؛
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة ؛

إثبات الشاب العاطل عن العمل من خلال:

- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS .

- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS .

✓ **الملف المالي :** و يشمل هو الآخر مايلي

- الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم : يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط وذلك على سبيل النصح، كما يمكنه التعرف عليهم أيضا من خلال توجهه إلى غرفة التجارة والصناعة بالولاية، والتي لها دور أساسي في المساعدة على بناء علاقات مع الشركاء الوطنيين والأجانب، مما يمكن من تزويد المستثمرين أصحاب المشاريع بمختلف المعلومات الضرورية من خلال بعض المجلات والوثائق الدورية التي تصدرها هذه الهيئة، إضافة إلى تنظيمها لبعض الصالونات والمعارض التي تسمح بالاتصال المباشر مع الموردين ومختلف الأطراف.

يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، وتكون تلك الفاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها أو المورد أو المبلغ الإجمالي لها، فالهدف منها هو مساعدة فقط على حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي وجدول حسابات النتائج من طرف الوكالة .

- فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار : تمنح من طرف احد شركات التأمين، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتنائها والتي حددت قيمتها الإجمالية في الفواتير الشكلية السابقة، وبالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية، وتمنح دون مقابل لأن يتم التأمين فعليا عن التجهيزات فيما بعد أي بعد اقتنائها فعليا .

ويقدم الملف الإداري و المالي للوكالة، ليتم دراسته من قبل المكلفين بالدراسات وتنتهي هذه الدراسة باعداد الدراسة التقنية اقتصادية والتي تضم اعداد جدول حسابات النتائج، إضافة إلى الميزانية التقديرية على مدى ثلاث سنوات، هذا إضافة إلى تقديم دراسة تشمل كل متغيرات السوق والمحيط(الزبائن، الموردين وسياسة الاتصال،الترويج،المنافسين...) وعادة لا تتجاوز مهلة الدراسة عشرين 20يوما .

تنتهي بمنح المقاول شهادة التأهيل، التي تعتبر موافقة مبدئية للمشروع ،والتي تحتوي على التعريف الخاص بالمؤسسة وصاحبها،الالتزامات التي يجب أن يتقيد بها ،و تتضمن أيضا الإعانات المالية والامتيازات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة لصاحب المشروع (المسير) ،و تكون موقعة و مختومة من طرف مدير الفرع .

ويمكن تلخيص مراحل المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق المخطط التالي :

الشكل (III - 2) : آلية المر افقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

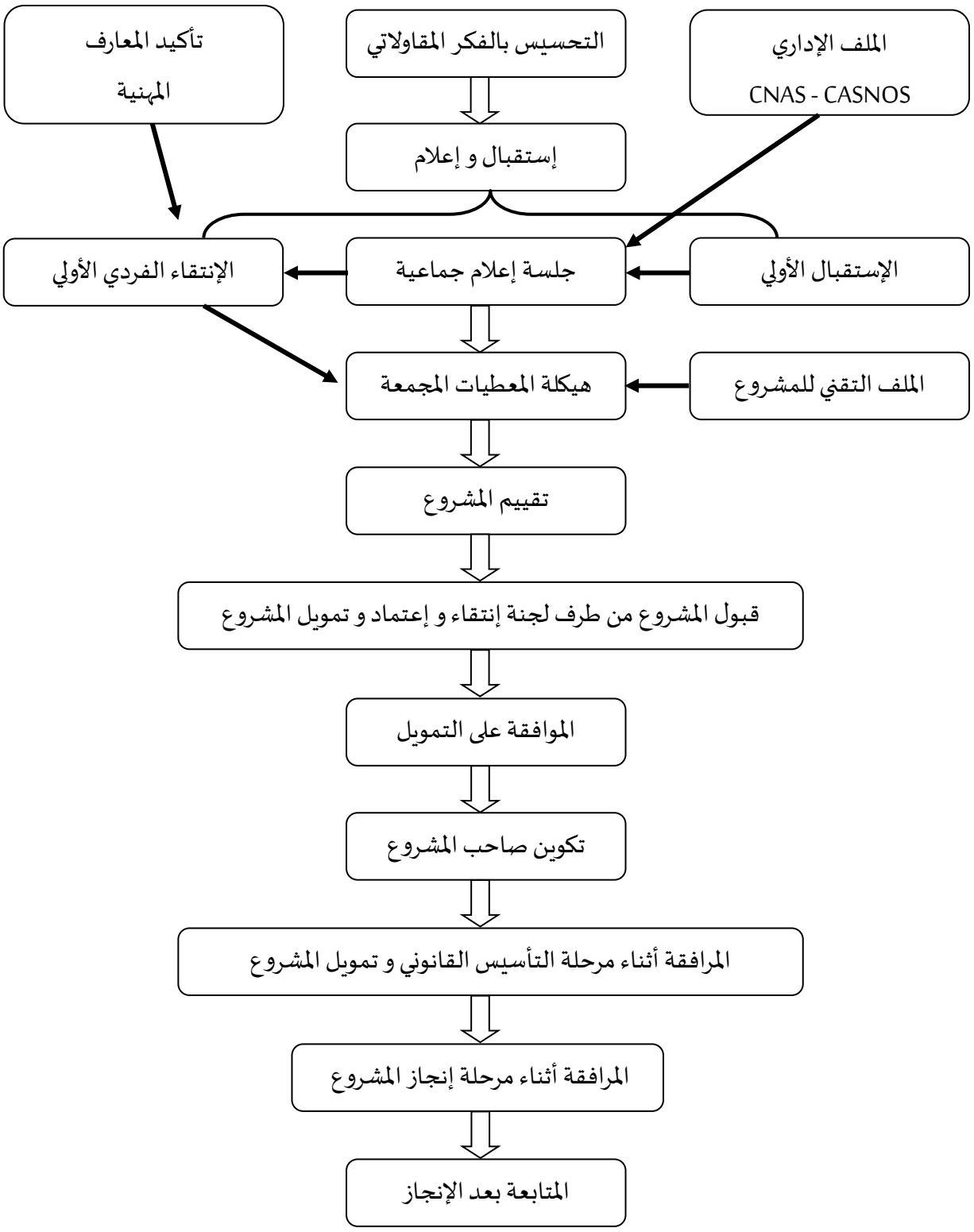

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان

من خلال الشكل فإنه تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع من خلال المراحل التالية :

- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة و الذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة صاحب المشروع في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به و الذي يتضمن الدراسة التقنية-الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد و تمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية-الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

- كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، و تسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي، التسويق، الضرائب،التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات و التجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقة لتقديم الاستشارة و الدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

المطلب الثاني : المر افقة عند توسيع المشروع .

الشكل (III -3) : آلية المر افقة لتوسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

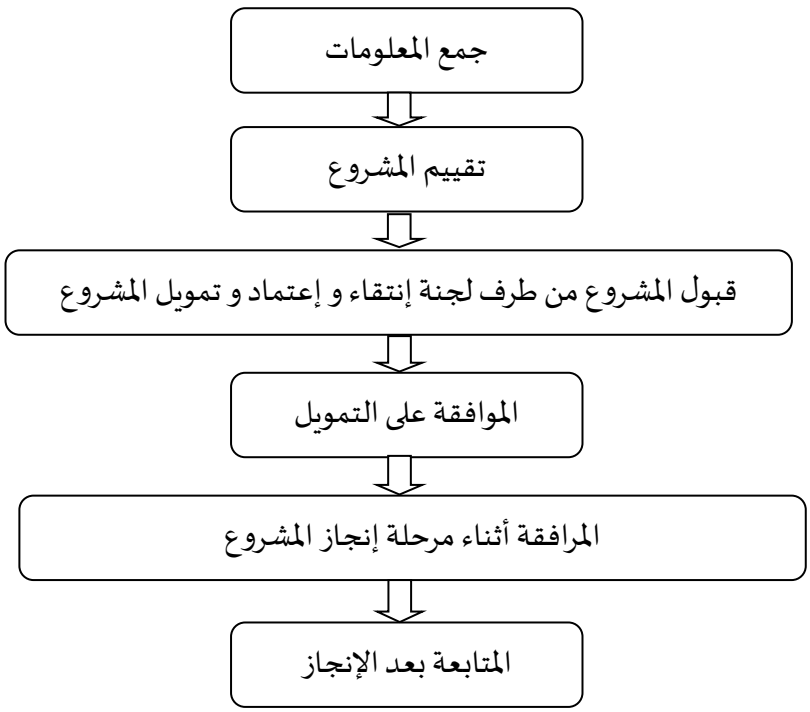

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان

يتمثل استثمار التوسيع في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة التي تتم بدعم من طرف جهاز الوكالة، بعد مرحلة استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، و تتقلص عدة مراحل في هذه الحالة وتختفي من مخطط مراحل المرافقة ، كالاستقبال والإعلام و التحسيس، وتكوين صاحب المشر وع، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها ، والمتمثلة في الملف الإداري، جمع المعطيات من اجل تقييم المشروع من طرف لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، والتي تمنح الموافقة على التمويل وإنجاز المشروع.

المطلب الثالث : نتائج نشاط الوكالة في مر افقة و تمويل المشاريع .

1- عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة حسب صيغة التمويل :

قامت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان منذ تأسيسها سنة 1998 إلى غاية نهاية سنة 2018 بتمويل 8523 مشروع موزعة على نوعين من التمويل، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (III - 2) : إجمالي عدد م ص م المستحدثة من طرف وكالة غليزان حسب صيغة التمويل حتى نهاية سنة 2018

صيغة التمويل	عدد م ص م	النسبة المئوية %
التمويل الثنائي	56	0,66
التمويل الثلاثي	8467	99,33
المجموع	**8523**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات فرع وكالة "ANSEJ" غليزان

يطغى على معاملات الوكالة من حيث صيغة التمويل، التمويل الثلاثي حيث بمثل 99,33 % من عدد المشاريع الكلية أما التمويل الثنائي الذي يستثنى منه تمويل البنك قدر بـ 56 مشروع فقط منذ الانشاء. ويرجع إقبال الشباب المستثمر على التمويل الثلاثي لنسبة المساهمة الشخصية حيث تعتبر مرتفع في التمويل الثنائي بنسبة 71 و 72 % .

2- توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و صيغة التمويل :

جدول رقم (III - 3) : توزيع م ص م حسب قطاع النشاط و صيغة التمويل .

قطاع النشاط	عدد لمشاريع الممولة	%	مساهمة شخصية دج	قرض الوكالة دج	قرض بنكي دج	قيمة الإستثمار دج
الفلاحة	792	9,29	104285809	718541853	1820154960	2642982623
الصناعة التقليدية	1270	14,90	150665898	774682911	2046218463	2974567273
البناء و الأشغال العمومية	1160	13,60	123629493	977600941	2201835563	3297065998
الري	68	0,80	6786048	53843747	137745337	198375132
الصناعة	525	6,16	115302728	543194965	1443532369	2102030062
الصيانة	307	3,60	15287405	241748542	437777201	694813148

المهن الحرة	220	2,58	17349046	126740347	302070136	446159528
الخدمات	2582	30,30	287364907	1934406107	4706537249	6998152211
نقل التبريد	535	6,28	53848007	351907210	907950550	1313705767
نقل البضائع	723	8,48	115169978	699540481	1855484038	2670194497
نقل المسافرين	341	4	80711770	216333399	633488078	930533247
المجموع	**8523**	**100**	**953764126**	**6637369866**	**16621734922**	**24330498409**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق فرع وكالة "ANSEJ" غليزان.

نلاحظ من خلال الجدول أنه بلغت قيمة الإستثمارات الإجمالية 109 498 330 24 دج بمساهمة شخصية تقدر بـ 126 764 953 دج و تمويل الوكالة بـ 866 396 637 6 دج و القروض البنكية قدرت بـ 922 734 621 16 دج، حيث تم أخذ قطاع الخدمات حصة الأسد من إجمالي المشاريع المستحدثة بنسبة 30,30 % كما يمثل أعلى قيمة للإستثمارات ، ليليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعات التقليدية بنسبة 14,90 % ، 13,60 % على التوالي ، أما عن أهم ما يلاحظ هو النسبة المحتشمة لقطاع الفلاحة و التي لم تتجاوز 10 % رغم ما الطابع الفلاحي الذي يميز الولاية .

2- توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي و الجنس :

جدول رقم (III -4) : توزيع م ص م الممولة من طرف "ANSEJ"حسب المستوى التعليمي و الجنس . للفترة (2014 – 2018) .

المستوى التعليمي للمستفيد	عدد م ص م			
	رجال	%	نساء	%
دون مستوى	162	10,91	16	6,08
تعليم إبتدائي	321	21,62	65	24,71
تعليم متوسط	972	51,31	103	39,16
تعليم ثانوي	202	13,60	72	27,38
جامعي	38	2,56	7	2,66
المجموع	**1485**	**100**	**263**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق فرع وكالة "ANSEJ" غليزان .

من خلال الجدول نلاحظ تغلب الرجال على النساء من حيث إجمالي المشاريع الممولة ، حيث كانت مشاركة المرأة لا تتعدى 15 % بـ 263 مشروع فقط خلال الفترة المدروسة ، كما أن فئة المستفيدين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط هم الأكثر طلبا لتمويل سواءا من الرجال أو النساء حيث تمثل على التوالي بنسبة 51,31 %، 39,16 % ، و تعكس هذه النسبة إهتمام هذه الفئة بالحرف التقليدية و خدمات مقدمة للأسر ، ثم تليها فئة كل من تعليم ثانوي و إبتدائي ، و سجل تمويل الأشخاص بمستوى تعليمي جامعي النسبة الأضعف و في الجنسين معا حيث لم تتعدى 03 % ، أغلبها مهن حرة .

3 – عدد المستفيدين من التكوين :

جدول رقم (III -5) : أصحاب المشاريع المستفيدين من التكوين منذ تأسيس الوكالة حتى 2018 .

طبيعة التكوين	عدد المستفيدين
مجال تسيير مؤسسة صغيرة و متوسطة	4727
مجال التعليم المالي العام	2096
مجال إنشاء و تسيير النشاط	321
العدد الإجمالي للمتكونين	**7144**
المشاركة في صالونات العرض	76

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق فرع وكالة "ANSEJ" غليزان.

إضافة إلى التمويل المقدم للمستفيدين، فهي تقدم دعم آخر خاصة ما يتعلق بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية التكوين للأشخاص المستفيدين و حسب الدراسة الميدانية على مستوى الوكالة فرع غليزان فقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم 7144 حيث قدرت في مجال تسيير مؤسسة 4727 يليها مجال التعليم المالي العام بـ 2096 مستفيد ، بالإضافة إلى الدعم المتمثل في تسويق منتجاتهم من خلال تنظيم الوكالة لصالونات عرض حيث إستفاد منها 76 مؤسسة صغيرة و متوسطة فقط .و هو عدد ضئيل مقارنة بحجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة .

المبحث الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غليزان – في التنمية المحلية .

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة الدور الذي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب - فرع ولاية غليزان - ، ومدى مساهمتها في أبعاد التنمية المحلية من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات .

المطلب الأول : المساهمة في توفير مناصب العمل .

منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1998 و في غضون عقدين من الزمن إستطاعت أن تحقق آمال الكثير من الشباب، بتشجيعها لكل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل .

1- مناصب العمل المستحدثة منذ تأسيس الوكالة :

سنوضح من خلال الجدول العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1998 .

جدول رقم (III -6) : مناصب العمل المستحدثة منذ تأسيس الوكالة –فرع غليزان-حتى 2018/12/31

قطاع النشاط	عدد لمشاريع الممولة	%	مناصب العمل المستحدثة		قيمة الإستثمار دج
			العدد	%	
الفلاحة	792	9,29	1640	8,61	2642982623
الصناعة التقليدية	1270	14,90	3423	17,97	2974567273
البناء و الأشغال العمومية	1160	13,60	3295	17,30	3297065998
الري	68	0,80	125	0,66	198375132
الصناعة	525	6,16	1450	7,61	2102030062
الصيانة	307	3,60	589	3,09	694813148
المهن الحرة	220	2,58	406	2,13	446159528
الخدمات	2582	30,30	5606	29,43	6998152211
نقل التبريد	535	6,28	700	3,67	1313705767
نقل البضائع	723	8,48	1114	5,85	2670194497
نقل المسافرين	341	4	703	3,69	930533247
المجموع	**8523**	**100**	**19051**	**100**	**24330498409**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق فرع وكالة "ANSEJ" غليزان.

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة لفرع غليزان منذ تأسيسها قامت بتمويل 8523 مشروع بقيمة 409 498 330 24 دج وتم من خلالها خلق 19051 منصب شغل و هذا ، حيث أخذ قطاع الخدمات المقدمة للأسر و الجماعات المحلية النسبة الأعلى من مناصب العمل المقدرة بـ 29,43 % ،ليليه قطاع الصناعات التقليدية و البناء و الأشغال العمومية المقدرة بنسبة 17,97 % ، 17,30 % على التوالي من إجمالي مناصب العمل . أما مساهمة قطاع الفلاحة الذي يميز الولاية تعتبر ضئيلة إذ لا تتجاوز نسبة 9 % ، وعلى العموم نقول أن نسيج هذا النوع من المؤسسات معظمها عبارة عن مؤسسات صغيرة لا توظف أكثر من 10 عمال إذ يقدر متوسط مناصب العمل 2,23 أي الوكالة توفر223 منصب عمل لكل 100 مؤسسة . و يمكن القول بأن الوكالة تلعب دور في تحقيق التنمية المحلية من خلال المساهمة الفعلية و المباشرة في تمويل الشباب لإنشاء مؤسساتهم و من تم التخفيف من معدلات البطالة .

2- تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و مساهمتها في التشغيل :

الجدول الموالي يوضح تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ولاية غليزان - و كذا عدد مناصب العمل التي استطاعت هذه المؤسسات خلقها خلال الفترة (2012- 2018).

جدول رقم (III -7) : تطور متوسط مناصب العمل لكل م ص م المدعمة من وكالة "ANSEJ" غليزان خلال الفترة (2014-2018) .

السنوات	عدد م ص م	مناصب العمل	متوسط مناصب العمل
2014	1017	1599	1,57
2015	386	550	1,42
2016	151	230	1,52
2017	69	109	1,58
2018	125	250	2,00
المجموع	**1 748**	**2 738**	**1,57**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -فرع ولاية غليزان-

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجمالي لمناصب العمل خلال فترة الدراسة التي تقدمها المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة لا تتعدى 2 مناصب حيث تتمثل في 157 منصب لكل 100 مؤسسة ، و هذا ما يؤكد على أن هذا النوع من المؤسسات هي عبارة مؤسسات مصغرة لا توظف أكثر من 9 عمال ، وشهد نشاط الوكالة ذروته سنة 2014 من حيث عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة المستحدثة و عدد مناصب العمل حيث تم إستحداث 1599 منصب عمل من خلال إنشاء 1017 مؤسسة ، كما نلاحظ تباطؤ نشاط الوكالة بداية 2015 الذي نتج عنه إنخفاض مستمر في إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا مناصب العمل ، والذي يرجع إلى تخلي الوكالة عن تمويل بعض القطاعات التي عرفت تشبعا كبيرا كقطاع نقل البضائع و المسافرين وكذا السياسة التقشفية و تسقيف مخصصات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جراء إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية .و شهدت سنة 2018 إرتفاعا يرجع إلى الإهتمام و تدعيم قطاع الفلاحة .

المطلب الثاني : التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بلديات ولاية غليزان .

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية وعليه سنعرض الجدول الموالي :

جدول رقم (III -8) : التوزيع الإقليمي لإجمالي م ص م منذ تأسيس الوكالة حتى سنة 2018 .

البلديات	عدد م ص م		مناصب العمل المستحدثة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
غليزان	3428	297	8136	326
بن داود	87	2	103	3
س. م بن على	356	21	721	32
مديونة	37	0	41	0
بنى زنطيس	7	1	15	2
مازونة	329	43	687	61
القطار	56	2	233	2
وادى ارهيو	1052	103	3238	141
المرجة	16	0	26	0
لحلاف	9	0	19	0
واريزان	23	4	24	6
جديوية	173	12	309	18
الحمري	11	0	17	0
اولاد س.ميهوب	15	1	21	1
زمورة	569	32	1262	47
دار بن عبد الله	7	0	11	0
بنى درقن	17	1	29	1
عمى موسى	334	13	598	15
الولجة	4	0	6	0
أولاد يعيش	6	3	11	5
الحاسى	31	0	37	0
الحمادنة	97	8	108	13
واد الجمعة	27	5	51	7
المطمر	24	11	36	17
سيدى خطاب	239	6	391	9
بلعسل بوزقزة	51	2	64	2
س م بن عودة	13	0	19	0
الرمكة	3	0	7	0
سوق الحد	13	0	14	0
عين طارق	37	3	42	5
حد الشكالة	21	0	21	0
يلل	523	137	1527	171
سيدى سعادة	67	0	79	0
عين الرحمة	19	0	19	0
القلعة	12	0	12	0
منداس	77	2	198	5
وادى سلام	23	1	29	1
المجموع	**7813**	**710**	**18161**	**890**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -فرع ولاية غليزان-

من خلال الجدول يتضح بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع بشكل غير متساوي على مستوى البلديات، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في بلدية غليزان ، وادي ارهيو موزعة على التوالي بـ 3428 و 1052 بالنسبة للرجال و297 ، 103 بالنسبة للإناث و يليها في المرتبة الثالثة و الرابعة كل من بلدية زمورة و يلل ، ونفس الشيء بالنسبة لمناصب الشغل ، كما نلاحظ أن غالبية المستفيدين من دعم الوكالة هم رجال بـ 7813 و 710 للنساء و كذا معظم المناصب المستحدثة كانت للرجال ، و بالرغم من ذلك فإن المرأة إستطاعت أن تدخل ميدان الشغل والرفع من مستوى التنمية المحلية إلا أن مشاركتها لازالت ضئيلة . ويمكن القول أن الوكالة لم تساهم في تحقيق تنمية متوازنة على مختلف البلديات .

المطلب الثالث : تعبئة المدخرات

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بدور هام في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميدها وإخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز، كون أن تكاليف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة .

و في هذا الإطار يوضح الجدول الموالي دور الوكالة في تعبئة المدخرات المتمثلة في المساهمة الشخصية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

جدول رقم (III -9) : مساهمة الوكالة في تعبئة المدخرات منذ تأسيس الوكالة حتى سنة 2018 .

قطاع النشاط	عدد لمشاريع الممولة	%	مساهمة شخصية دج	%
الفلاحة	792	9,29	104285809	9,93
الصناعة التقليدية	1270	14,90	150665898	14,80
البناء و الأشغال العمومية	1160	13,60	123629493	11,96
الري	68	0,80	6786048	0,71
الصناعة	525	6,16	115302728	11,09
الصيانة	307	3,60	15287405	0,60
المهن الحرة	220	2,58	17349046	0,82
الخدمات	2582	30,30	287364907	29,13
نقل التبريد	535	6,28	53848007	4,65
نقل البضائع	723	8,48	115169978	11,08
نقل المسافرين	341	4	80711770	7,46
المجموع	**8523**	**100**	**953764126**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -فرع ولاية غليزان-

من خلال الجدول يتضح دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المساهمة في تعبئة المدخرات إذ بلغت المساهمة الشخصية الإجمالية للمستفيدين 126 764 953 دج من ضمن 8523 مشروع ممول ، حيث كانت

المساهمة في قطاع الخدمات الحصة الأكبر بنسبة 29,13 % من الإجمالي ، ويليها قطاع الصناعات التقليدية والبناء والأشغال العمومية بنسبة 14,80 % ، 11,96 % على التوالي .

خلاصة

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل و محاولة إسقاط ما جاء في الجانب النظري حول دور الوكالات الوطنية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تحقيق التنمية المحلية ، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تلعب دور كبير في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المالي والإعانات و الإمتيازات التي تمنحها و مرافقة أصحاب المشاريع، وهذا يتجلى في النتائج المحققة من خلال العدد المتزايد للمؤسسات المنشأة ومناصب الشغل المستحدثة وبوتيرة تبعث إلى التفاؤل في تفعيل التنمية المحلية على مستوى الولاية وهذا ما عكسته الأرقام المسجلة عند تشخيص واقعهم على مستوى فرع ولاية غليزان .

كما تلعب الوكالة في تجسيد التنمية المحلية من خلال تلبسة حاجات المستهلك كتقديم خدمات متنوعة للأسر والمساهمة في تحسين البنية التحتية من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في ميدان البناء والأشغال العمومية .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غليزان قد حقق نجاحا نسبيا بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة و الكم المتوسط لعدد مناصب الشغل المستحدثة و كذا تنويع قطاعات النشاط الممولة .

ولكن بالرغم من الإيجابيات التي حققتها الوكالة إلا أنها شهدت تراجع خلال السنوات الأخيرة ،، وبالتالي لم ترقى إلى المستوى المتوقع منها المتمثل في إستمرار تطور إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا لعدة عراقيل قد تكون سياسية، أو إجتماعية، أو إقتصادية حالت دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة .

الخاتمــة

الخاتمة :

لقد حاولت في هذه الدراسة كما هو معلوم توضيح وإبراز أهمية الوكالات الوطنية في عملية تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني عامة و التنمية المحلية خاصة، فبعد تحديد الأطر النظرية والتطرق مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التعرف على ماهيتها بمختلف معايير تعاريفها على مستوى الدول المتقدمة و النامية و بعض الهيئات و المنظمات الرسمية وخصائصهاالإيجابية و السلبية ومختلف تصنيفات هذه المؤسسات، فضلا عن التطرق لأساليب تمويل هذه المؤسسات منها التقليدية و الحديثة ،ثم حاولت الدراسة تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية، بدءا بالتطرق إلى مفهوم التنمية بشكل عام حيث يكمن مفهوم التنمية المحلية كمصطلح بالجمع بين الجهود الشعبية و الحكومية مع توضيح مبادئها كمبدأ الشمول ، مبدأ التوازن ، مبدأ التكامل...،وإبراز خصائصها التي تفرقها عن أنواع التنمية الأخرى ، فضلا عن تحديد أهم ركائزها لضمان تحقيق أهدافها الرشيدة خدمة للمجتمع المحلي، و بعدها إرتأينا إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى البعدين الإقتصادي و الإجتماعي من خلال رفع معدلات الشغل و القيمة المضافة والتخفيف من البطالة و تحقيق التنمية المحلية المتوازنة ، ثم ذكرنا عوامل نجاح هذه المؤسسات .

وقد كان لزاما محل الدراسة إبراز الإستراتيجية الجزائرية في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر و ذلك من خلال التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث نشأتها التي مرت بعدة مراحل فبعدما كانت مهمشة و ثانوية في ظل تبني الخيار الإشتراكي ، بدأ هذا القطاع يشهد إعادة الإعتبار نسبيا في مرحلة تبني إقتصاد السوق والتراجع عن سياسات الصناعات الثقيلة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة ، حيث توج ذلك بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 و وضع الإطار القانوني و التنظيمي الذي تحكم هذه المؤسسات ، كما تطرقنا إلى نسيج هذا القطاع بتطور و تزايد عددها المستمر و توزيعها حسب المناطق و طبيعة النشاط ، و الذي كان نتيجة جهود الحكومة في تحسين مناخ الأعمال حيث سخرت الجزائر مجموعة من الآليات و أنظمة التحفيز دورها تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتقديم لها مختلف أشكال الدعم و المتمثلة في إنشاء الوكالات الوطنية مثل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب "ANSEJ" و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANJEM" و غيرها ،بالإضافة إلى تذليل أهم معوقات التي تحد من إنشائها و التي من أهمها التمويل الذي يحتاج إلى تقديم ضمانات للحصول على القروض البنكية ، حيث تفطن المشرع الجزائري لهذا العائق و لأجل وضع السبل الكفيلة للنهوض بهذا القطاع ، قامت الجزائر بإنشاء آليات مرافقة للوكالات الوطنية مهامها المساعدة في الحصول على التمويل البنكي من خلال منح الضمانات للبنوك و أهمها صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة و صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ، و لمعرفة أهمية الوكالات الوطنية قمنا بتسليط الضوء حول تقييم بعضها من حيث التمويل والنتائج المحققة حيث حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى المشاريع التي تم تمويلها و في مساهمتها في إستحداث مناصب الشغل من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة ، ثم تطرقنا إلى مدى مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني عامة و التنمية المحلية خاصة و ذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بتوفير مناصب العمل و تكوين القيمة المضافة و المساهمة في الناتج الداخلي الخام و كذا ترقية الصادرات ، غير أنه

بالرغم من الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الجزائر إلا أنه يواجه مجموعة من العراقيل تحول دون تطويره وترقيته نظرا لإصطدامها في الواقع الإقصادي المتمثل أساسا في ممارسات التجارة غير الرسمية والمضاربة و التي تعتبر مصدر منافسة غير مشروعة وعاملا يهدد اقتصاد السوق الناشئ، مما يعرقل كل مقاربة اقتصادية إيجابية و تنمية محلية مفعلة وبناءة حتى أنه يعتبر بعضهم أن عمل الاستثمار يعد عملا انتحاريا .

و للوقوف على الإلمام بالدراسة قمنا بإسقاط ماتم معالجته في الجانب النظري على الواقع التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – فرع ولاية غليزان – و التي تعد من أهم الوكالات التي راهنت عليها الجزائر في تسهيل إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف صيغها التمويلية و تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة التدابير المتخذة و التي قد تنعكس بالإيجاب على دفع عجلة التنمية المحلية ، حيث تطرقنا إلى إلى مفهوم الوكالة و أهم المهام التي تقوم بها مع ذكر هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى عملية المرافقة تبدأ منذ لحظة إختيار فكر المشروع إلى غاية تجسيده و ذلك لإدماج الشباب في المشاركة المجتمعية و ترقية روح المبادرة الفرردية و الجماعية ، كما تناولنا دور هذه الوكالة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية غليزان ، حيث حققت نجاحا نسبيا من خلال إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطها و في مختلف القطاعات خاصة الخدمات و الصناعات التقليدية و البناء و الأشغال العمومية مما سمح بالمساهمة في توفير مناصب العمل و تعبئة المدخرات و نعيب توزيع هذه المؤسسات على المناطق الجغرافية على مستوى الولاية ، كما حضيت صيغة التمويل الثلاثي على أغلبية معاملات الوكالة بنسبة 99 % من إجمالي المشاريع المستحدثة .

1- إختبار الفرضيات :

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : أسست الجزائر جملة من الهياكل و الهيئات دورها المرافقة و الدعم لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث إستخلصنا إلى صحة الفرضية لأن الجزائر تمكنت من خلال تبني خيار إقتصاد السوق وإيمانا منها بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات المعاصرة ، حيث قامت باتخاذ تدابير وإجراءات تعلقت بإنشاء أجهزة دعم و مساعدة تمثلت في الوكالات الوطنية و صناديق ضمان القروض و التي تسهل إستحداث هذا النوع من المؤسسات و ذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتحفيزات الجبائية و مرافقتها حتى تجسيد المشروع بالإضافة إلى تقديم التكوين للمستفيدين ، فضلا على وجود وزارة خاصة تعنى بنشاط هذه المؤسسات ، ومن جهة أخرى فقد تم إعطاء نفس جديد بإصدار قوانين تنظم عمل هذا القطاع .

الفرضية الثانية : تتميز التنمية المحلية بكونها عملية معقدة تتخذ أبعادا عدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية،إستخلصنا إلى صحة الفرضية ، حيث وجدنا أن التنمية المحلية تعد عملية معقدة و ذات طبيعة ديناميكية،كونها تمثل تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للإرتقاء بمستوى الوحدات المحلية إقتصاديا ، و إجتماعيا ، و ثقافيا و حضاريا ، وعليه فالتنمية المحلية عملية تكاملية تسعى لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية و الطاقة التنموية للمجتمع ، حيث لم تعد التنمية المحلية مسؤولية الحكومة لوحدها ، بل لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تسند إليها ، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف و تجسيد مختلف أبعادها الإقتصادية ، الإجتماعية ، و حتى البيئية .

الفرضية الثالثة : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية المحلية على المستوى الوطني والمحلي من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي ، تعتبر فرضية صحيحة لكون أن هذا النوع من المؤسسات تحتل مكانة مهمة داخل نسيج الإقتصاديات المتقدمة و النامية ، و ذلك لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الإقتصاد و تحقيق التطور الهيكلي ، عن طريق تكثيف الأنسجة الصناعية و تنشيط الحركة التجارية ، إضافة إلى المحافظة على الموارد المتاحة ، كما تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتشجيع الإستثمار وإستقطاب للمستثمرين الخواص ، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال توفير مناصب الشغل و ثم محاربة البطالة ، وليس أدل على ذلك من كونها تشكل أكبر شريحة من هرم العمالة في البلدان المتقدمة . و ما يؤكد ذلك الواقع الجزائري إستنادا إلى إحصائيات مساهمة القطاع في التنمية المحلية بالجزائر من خلال خلق مناصب العمل ، علاوة على مساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى ترقية الصادرات . و كان لوكالة دعم و تشغيل الشباب لولاية غليزان أثر مقبول في تفعيل التنمية المحلية على المستوى المحلي عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة ، التي ساهمت في التقليل من البطالة و إدماج الشباب في المشاركة المجتمعية و إستغلال الموارد المحلية و تعب~ة المدخرات ، لكن توزيع هذه المؤسسات يعتبر غير متوازن على بلديات الولاية حيث معظم المؤسسات ترتكز في عاصمة الولاية و 3 بلديات على الأكثر من ضمن 38 بلدية، وهذا ما يتناقض مع متطلبات التنمية المحلية التي تشترط التوازن و الشمول بين المناطق المحلية و هذا ما يحد من دورها في سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية وحق المساواة في التوزيع الذي يشترطه البعد الإقتصادي و الإجتماعي في التنمية .

2- نتائج الدراسة :

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات، إلّا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة .

- الخصائص التي يمتاز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤهله للتكيف مع مختلف الأوضاع الاقتصادية نظرا لمرونته وقابليته للتجديد والابتكار، وأيضا سرعة التكيف مع ظروف السوق وأذواق المستهلكين، على عكس المؤسسات الكبيرة .

- أصبح الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول.

- تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نوعين وهما الأساليب التقليدية والمتمثلة في:التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في التمويل عن طريق البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل التالية :التمويل بالمشاركة التمويل بالمضاربة، التمويل بصيغة السلم، التمويل بالمرابحة والإستصناع، وبالإضافة إلى البنوك الإسلامية نجد التأجير التمويلي.

- تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تظافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية، فالتنمية المحلية عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل إلى الأعلى، تعطي الأولوية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات المعيشة والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد في ذلك على استغلال مختلف موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي، فهي إذن عملية تكاملية لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع.

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في تحقيق التنمية المحلية بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي من خلال توفير فرص العمل ، تغذية المؤسسات الكبيرة ، تحقيق التنمية الإقليمية و المتوازنة ... و غيرها .

- لقد مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة مراحل، فبعدما كانت مهمشة و ثانوية في ظل تبني الخيار الإشتراكي، بدأ القطاع الخاص يشهد إعادة الإعتبار نسبيا في مرحلة المخططات التنموية، و التراجع عن سياسات الصناعات الثقيلة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة، حيث توج ذلك بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 ، ثم القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف الوكالات المدعمة لها وكذا صناديق ضمان القروض ، و هذا يدل على الإهتمام المتزايد للسلطات العمومية بهذا القطاع.

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق % 70 وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية ويؤثر على التنمية المحلية . مما يظهر بالتوازن غير العادل و هو مايتنافى مع مايعرف بالتوازن الجهوي ،حيث يشكل خطر في تحقيق أهداف التنمية المحلية .

- أظهر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إهتمام الدولة الجاد بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات، و الحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف و على الإبتكار و التجديد والإنتشار بصفة عادلة عبر مناطق الوطن، و ذلك باتخاذ جملة من التدابير متعلقة على وجه الخصوص بإعفاءات و تخفيضات ضريبية و جبائية و بتخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من طرف البنوك، وكذا رفع نسبة الضمانات على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من الإجراءات .

- إن الوكالات الوطنية لها أهمية في تمويل و تقديم التحفيزات الجبائية و الإعانات المالية ، مع تواجد صناديق الضمان التي تساعد على الحصول عل القرض البنكي ، مما يساعد على إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- ساهمت الوكالات الوطنية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل متزايد في عددها منذ تأسيسها .

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة % 98 وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كون هده المؤسسات المصغرة ليس لها التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني و التنمية المحلية مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة.كما أن متوسط ما توظف كل مؤسسة مابين 2 و 3 عمال .

- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية غليزان في إنجاز عدد معتبر من المشاريع منذ بداية نشاطها، وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات خاصة الخدمات منها والصناعات التقليدية

والبناء والاشغال العمومية، مما سمح بتوفير مناصب العمل ، إلا انها تتميز بعدم التوازن الإقليمي في إنتشارها على مستوى الولاية ، كما أن مشاركة المرأة في إنشاء المشاريع لا زالت ضعيفة مقارنة بالرجال .

- ترتكز خدمات المرافقة التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – فرع ولاية غليزان للمشروعات الممولة على التكوين فقط، ولا تتعدد لإيجاد بدائل وحلول لمختلف المشكلات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية والتوزيعية التي من الممكن أن تقع فيها المؤسسة.

- إن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا يزال ضعيفا ،حيث لا يزال يعتمد على البعض القليل من الجهات التمويلية مثل البنوك العمومية وبعض الوكالات ،ولا يزال هذا التمويل يتم تحت اجراءات وشروط معقدة وخصوصا ما يتعلق بالضمانات فالعديد من البنوك تمتنع عن اقراض هذه المؤسسات بدافع ان هذه الاخيرة ليس لها الضمانات الكافية .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة إلا أن هده المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات .

3- الإقتراحات المقدمة :

من خلال ما جاء في هذه الدراسة ،وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها،يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي :

- العمل على إزالة مختلف الحواجز الإدارية و الإجراءات الطويلة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ترقية المقاولة بالباطن والتي تعتبر من احد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال ادارج التمويل الإسلامي.

- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان نجاحها وإستمرارها .

- التعديل في المساهمة الشخصية للمستثمر في صيغة التمويل الثنائي،لأنها تمثل عبء كبير على الشباب المفضل لهذه الصيغة .

- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بمختلف أنحاء الوطن، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل ولاية و بلدية .

- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن من أجل التعريف بالبرامج والتسهيلات المقدمة ضمن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع إجراءات عملية لتفعيل دور البورصة و السوق المالية في الجزائر كمصدر تمويلي رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالسوق المالية لها دور في تكملة وظيفة البنوك و كذلك تلعب دورا منافسا للجهاز المصرفي، كما أنها تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع نشاط قطاعها.

- حماية المنتوجات المحلية من المنافسة غير المتكافئة والمتأتية من القطاع غير الرسمي وإغراق الأسواق .

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية .

- عقد الوكالات اتفاقيات مع وكالات اجنبية للاستفادة من تجاربها والرفع من المستوى التكويني لموظفيها باعتبار أن السبب الرئيسي وراء فشل بعض المشاريع هو ضعف دراسة المشروع من قبل الوكالة .

- وضع آليات في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العقار الصناعي .
- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال : حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء .

4- آفاق الدراسة :

بناءا على الدراسة قمنا بها و نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع ، إرتأينا طرح إشكالية جديدة ، نعتقد أنها مناسبة للإثراء و البحث و النقاش ، وهي :

- دور الوكالات الوطنية في إستغلال الفرص الإستثمارية – دراسة حالة الجزائر –
- دور الوكالات الوطنية في توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار إكتساب الميزة النسبية وتحقيق الميزة التنافسية

قائمــة المراجـــع

قائمـــة المـراجـع

- باللغة العربية :

أولا – الكتـب :

1- إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ،2006 .

2- أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011 .

3- أحمد رشيد ،**التنمية المحلية** ،القاهرة : دار النهضة العربية ، مصر1986 .

4- توفيق عبد الرحيم يوسف،**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009

5- جمال زيدان ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر ،الجزائر، 2014 .

6- حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغيرة**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002 .

7- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر 2008،

8- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2011 .

9- سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد للريادة** ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

10- ضياء الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 ،

11- طارق عبد الباري ، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر،2009 .

12- طاهر محسن منصور الغالبي،**إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ،

13- عاطف جابر طه عبد الرحيم،" **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2008

14- فلاح حسين الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ،

15- موسى اللوزي ، **التنمية المحلية** ، دار وائل للنشر، الأردن،2000

16- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الطبعة الأولى، جامعة الدول العربية مصر،2004 .

ثانيا – الرسائل الجامعية (أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير) :

1- بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006

2- بن حراث سعاد ، **سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، رسالة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2013 ،

3- بوقموم محمد، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه،جامعة عنابة، الجزائر،2010

4- سيد علي بلمحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة،الجزائر ، 2005

5- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة ، ، جامعة الجزائر،2004

6- مكاحلية محي الدين ، **نعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، مذكرة الدكتورة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 2015 ،

7- مودع وردة،**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتواه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2016 .

8- ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة :دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، جامعة جيجل،الجزائر ، 2014 .

ثالثا – الأوراق البحثية (المقالات و المجلات) :

1- بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، **تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 19 ، 2018 ،

2- سامية عزيز ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني ، 2011 ،

3- الطيب ماتلو، **التنمية المحلية آفاق ومعاينات**، مجلة الفكر البرلماني ، العدد الرابع ، الجزائر، 2003 .

4- العايب ياسين ،**دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد01 ، 2014 .

5- علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، **سياسة الدولة في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الواقع و المأمول** ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، العدد 03 ، 2018

رابعا – المداخلات العلمية :

1- بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي: فرص وتحديات**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر ،28/25 ماي 2003

2- بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 25 /28 ماي 2003 .

3- جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز، **هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 31/30 جانفي ،2018

4- رحمة بلهادف ، نادية غوال ، **أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق تحسين مناخ الاعمال في الجزائر** ،الملتقى الوطني حول ريادة الأعمال، المركز الجامعي غليزان،الجزائر ، يومي 26-27- 28 أفريل 2017

5- سداوي موسى، مسعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، الملتقى الوطني الثالث .حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي- ، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2008 .

6- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي" الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ، في 23-24 فيفري 2011

7- صالح صالحي، **أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية ،جامعة الدول العربية، القاهرة ، يومي 18-22 جانفي 2004

8- غياط شريف، بوقموم محمد، **الملتقى الدولي حول :المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة** ، جامعة قالمة ، الجزائر ، يومي 16-17 نوفمبر 2008 ،

9- مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

خامسا – القوانين و المراسيم :

الجريدة الرسمية ،القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 / 01 / 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02

الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ،العدد 80 ،

الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 42 .

الجريدة الرسمية ، قانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02 ، 2017

الجريدة الرسمية ،المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، العدد 63 .

الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04 – 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 العدد 27 .

سادسا – مو اقع الإنترنت :

http://ec.europa.eu/entreprise/policies/sme/files/sme_definition/sme-report_en.pdf. date consultation (27/02/2019)

موقع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب : https://www.ansej.org.dz

موقع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب : https://www.angem.org.dz

موقع ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : https://www.fgar.dz

موقع وزارة الصناعة و المناجم : http://www.mdipi.gov.dz

موقع الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-.html

مراجع باللغة الأجنبية :

1- Michel Marchesny et Karim Messeghem**, Cas de stratégie de PME**, Edition EMS, Paris.

2-Luc Matray, **les aides à la création d'Enterprise**, Revue d'économie financière, N°54, France,2013

3- Ayyaggari, Beck and Demirguc-kunt, **Small and Medium Entreprises across the Globe** : A new data base ,2003

الملخــص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوكالات الوطنية و تقييم نتائجها في تسهيل عملية إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى معرفة واقع هذه المؤسسات في النسيج الإقتصادي للجزائر و الإهتمام الذي أولته لها في ظل تبنيها إقتصاد السوق، وإظهار مساهمة هذا القطاع في التنمية المحلية و الإقتصاد الوطني .

ومن خلال الدراسة الميدانية على مستوى وكالة دعم و تشغيل الشباب - فرع ولاية غليزان – بالإعتماد على المقابلة و تحليل مختلف معطيات الوثائق الرسمية المقدمة من قبل الوكالة ، توصلنا إلى أن الوكالة تقدم تسهيلات لذوي المشاريع تتمثل في التمويل و الإمتيازات الجبائية ، كما حققت تطور مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في مختلف القطاعات و التي ساهمت بنتائج مرضية في دعم التنمية المحلية من خلال توفير مناصب العمل و تعبئة المدخرات و تنويع الأنشطة الإقتصادية .

الكلمات المفتاحية : الوكالات الوطنية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية المحلية ،الجزائر ، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

Abstract :

The aim of this study is to highlight the importance of national agencies and evaluate their results in facilitating the emergence process of small and medium enterprises, In addition to knowing the reality of these institutions in the economic fabric of Algeria And the attention given to it in the light of its dependence on the market economy, and to show the contribution of this sector to local development and the national economy .

Through the field study at the level of the Agency for Youth Employment Support in the province of RELIZANE , based on the interview and analysis of the various official data provided by the Agency , We have concluded that the Agency provides facilities for people with projects in finance and tax benefits , It has also achieved continuous development in the number of small and medium enterprises and in various sectors, which have contributed to satisfactory results in supporting local development through providing jobs, mobilizing savings and diversifying economic activities.

Keywords : National Agencies, the Small and medium enterprises, **Local Development,** Algeria, National Agency for Support Youth Employment